

المسائل المنطقية

الأعلى في دار العلوم عليه السلام

۱ الفرائض فی المسائل المنطقية

۲ وشیان علیہ ہند

از تملکات افریقا و جزایر (مصر)

عبدی بدو کر (باکر)

دو فریب سحر ۹۸۹

المنطقية **الفرقان في المسائل**

هذه صحيفة فائقة وجيزة رائعة - تحتوي على المباحث الشريفة
 والمسائل اللطيفة - والنكت المنطقية والطرف الحكيم - تكشف
 عن جوهره وفائق يرق عن الاقلام وتؤدي الى حقائق بلي من الاعلام
 يبرط للطالبين باقشيت عليه بالاشكال - ويجود للمراغبين بما
 شئت عليه كمن الاعمال للعلوم لم فصلها عند المحصلين سلم تسمى
 بانواع البهية - في المسائل المنطقية - من تفهيمات البحر الزاخر و
 السحاب لما طردى الفكر الغائر والنظر الدائر اسر المدققين تاج
 المحققين العلم العلامه والفهم الفهمه تادرة الزمان بمجوبة
 الدوران - الشبه في الحافقين مولانا السيد عباس حسين المير
 الاعلى في دار العلوم عليكم صين عن الشين والرين *

مطبع الديار الواقعة في الدهليز

وَمَا عَلَّمْنَاهُ مَنَظِقَ الطَّيْرِ

لأنه لم يدر في أيام منتهى جلاله شرفه مطلوبه در غرضه و عجب به المستطاع به

فَزَائِدُ كَمِيَّاتِهِ
مَسَائِلُ مَنْظِقِهِ

من تغنيات عالیه و مطالب و المناقب و المناجبات و المعانی و المستعجب و غیره و غیره و غیره

بَطْنِ يَوْسُفَ دِهْلِي طَبْعُ



بسم الله الرحمن الرحيم

يا من علامتنا + وجلا برحانه + علامتنا تصور كتماننا + ولا يحضر علاننا + ولا يعد امرنا + ولا يجد عرفانه + قانه
 اذا لم يكنه العقل اعوانه + المكن حصوله ونيانه + المتحون فصوله وجماليته + فكيف يدرك الوجوب
 وجدانه + القديم اعتكانه + والعديم اقترانه + الذي خلق الانسان من ماء دافق زعاق + ونطقه
 ضحاق + وعلقه وحاق + فجله مضغه + في شفت طبايق + ثم سده بعصب صفاق + وشده
 بعظام وعراق + فسواه بعيون ذات مواق + واذا ان بولته دقاق + ومعلق بذواق +
 فصار ذامركات وثاق + في حسن نظام واتساق +

قلت مر تبجلا

هو المعطى لكل ما اطا	وامن نعمته الا اذا قا
تعالى من كسى الانسان عقلا	وضحاك بعد عجب الشها قا

الاعلان كتماننا + والاعيان والمعالنة الاعلان + والاعيان والمعالنة الاعلان + والاعيان والمعالنة الاعلان +
 الماء المخلقة + والحقاق الملهو ماء وحاق + والحقاق الملهو ماء وحاق + والحقاق الملهو ماء وحاق +
 الفرق المعظم طبايق + مع الجم جم عراق كغوب + مع ش باقى العين مجرى الدمج + وواق + اتر الملة الملهو ماء + والحقاق الملهو ماء +
 والذواق والذواق والذواق + معنى واحد + والحقاق الملهو ماء وحاق + والحقاق الملهو ماء وحاق +
 ليس النور من تلك الكلمات موصوفات الا برب تربية العيون مظهر بلع غيب جشانا + تعالى باشر به ليد الضعف حول الانسان +
 في المداخلة حتى جعلها كمالا + في المداخلة كمالا + في المداخلة كمالا + في المداخلة كمالا + في المداخلة كمالا +

هو البند الذي يراء البرايا	بلا فكر قد هم سباقا
افاض الخلق جوذا بل وجوا	وَجَوْدُ الْوَجْدِ اولى انْفِاقا
وسيدى ما يشاء بلاحاب	وابدى اذا راد ولا اعتياقا
وان الناس في نظر صغارا	ولكن الدنى فيه وفاقا
فصاغ الانسان من غير انتباه	قد احصاهم لا يحصى الغنماقا
سبذ الكثر من الكل فرق	وسوى خلقه او في خلاقا
فان الكل في شكل غريب	ووصف نادى بكل الاذناقا
تخيض الخوف تحت شئنيص	تجمل في مجرته غلب طراقا
طويل جبره ضيق وسبع	كسيل ناقص شد قارواقا
كميل الخجل اعشى عيونا	قصيص الوجه او في الحسن فلغا
سبع كنع ادمع فندا	قصير اطول جلا دساقا
نبري منقش لودنى كلاما	قصيص فيه فاعلو ذراقا
فطيرين لنعج مجرته راع	نشاة قوة سغب لباقا

الوجود بالفتح المطر القوى ١٢ الوجه باضم الوجود ١٣ الانعقاد الاتساع والتوسع والاعطاء والكنية الوافى ١٤ الامتناع التوقي
يعنى ما لا ينفى في الجواهر اذا اراد ١٥ الصفا كالصغير الذي مع الدنيا يعنى ان الانسان والجان عند ظاهريهما صغير لكن قد طويلا
عالم كبير وفاق في العالم ليعلم منع هذا الوصف العظيم وجهه الشد الى غير النباية ومع انه غفيرا لكنه كان في خلقه وكل فرد من انشا
الاخر في الشكل والوصف ١٦ الانعقاد الاحاطة والكثرة بالجمع كالشدة والخلق الغيب ١٧ التخيض التلويح والامحاف اى الميزان
والشحت بالفتح والسكون الدقيق الضام ١٨ الشخص الجسيم ١٩ العبل الضخم اى كثر العموم الخجل بالناسل ٢٠ التجرى التصرير
الحكم والطراق للكتاب الشرح والقوة السمع يعنى خلق الانسان على السكال واوصاف فجعلهم بحكم وبعضهم محض والى بعضهم
دقيق وبعضهم بحكم وبعضهم قدير على طاقا وقوة ٢١ المحرصة القادر الضيق واليقين خلاف الواسع والشدق طهنة الضم
يعنى ترحم ومن المواق جمع المواق وهو يرمى المدح في هذا الشرح على قريب الملقب ببعضهم طويل وبعضهم قصيرا فقص البعض من
توصلا والآخرة واسع عيونا ٢٢ الخجل الواسع صيا ولا عفى من لا يصر في العسل ٢٣ الكسح الاعاء ٢٤ البندى الذي يوزى في الكلام
اى الخوض والفتنة من مبلغ اقصى مراتب الفصلات والفتح الاحتمى الجاهل جماعه والبرع الحسان والخشية التهمة بمعنى الملباق
الذكاة في هذا الشرح على من تترتب الملقى بلام خفية وجرقة وتفتت شفاة وتطمين ذكاة ٢٥

فلما كان فردا في صفات

فقد وكلهم وصفا وراقا

والصلوح على نتيجه الرسل + ومعرف اسبل + المقدم عليهم احسانا + والتالي قرانا ولسانا + محمد الذي
 نسخ اديانا + وكسر اوثانا + والسلام على اله الذين جعل الله دوسم ايانا + وصحابه الذين اتبعوا
 في ساعه العسر + ودفعوا الكفر وعدوانا + اما بعد فيقول المقتدر اله رب الخافقين عباس حنين ابن النخعي
 العلامة والبحر القهار السيد الحاج جعفر علي صانه الله عن شمر كل غبي دغوي ان بذه عموكا + ريبه + وقود
 عسيري + وفرايد سبي + وغرايد سبي في السائل المنطقه + وفوائد لها عليه + وعوائد السمي + وكلها
 الاصلية + وجزياتها الفرعية + وضوابطها الوضعية + وقواعدها الخفية + وشتمها في وشاح التوحيد
 وتضعها باوضاح التفسير فظمتها في البيان + جعلتها كالابواب الكتاب فصعولها حاوية لمسائل المنطق
 واصولها كنكت قصير الباع + قليل المتاع سخونا في النوع الآلام وشجونها باقسام الاستقام كثر البلبال في
 الاشتغال لكنني لو كنت على الله المتعال + ذي الجود والجلال + جوسبي واليه المال + والمرجون الناظرين
 الى ما اورضن ينظرون لظفر الكلام فان ارتب به الاقدام فليصف من الخليات ان اجبت فليجروا على بايدي
 لي في الخلوات ك

فريد

العلم الجلاء المذكور يميزه الشيء من غيره وتارة يشتركها به وفيه اقوال قيل انه نسبت بين العالم والمعلوم
 اى حصول الصورة وقيل هو الصورة الحاصلة وقيل انه قبول النفس تلك الصورة فهو بهذه المعاني
 لا يشتمل الا الحصولي الذي يكون بالصورة وعبر عنه بعضهم بالحاضر عند المذكر قيل انه سبب الانكشاف

الاجدان الوجود ١٢ اتالي من يحيى بعك فان ذلك الممدوح كان مقدر على الانبياء وجودا كان متاخر عنهم سالا لا زمام النعير ١٢
 السمط والعقد السلك الذي ينتظمه الدر ١٢ العبد المحمود الذهب ١٢ الفريد الجود النعت ١٢ والحدية الدر ١٢ العائدة المنقوش ١٢ التوشيح
 التوسيع التكريس وضع الجواهر المتعاقبا الوضاح ما يبرز من ثوبه جود بزرطو مان غي الفينيا وادوم ربيع الجود بترشده الدر ١٢ الوضوح
 المحلى بها وضاح ١٢ البشبال بالاضراب ١٢ قوا وجعلتها الجوى جولى الدرود الضراوة السطو في معانيها والقواعد ما في معانيها مقام الاول
 والفرد والاشياء وغيرها استلوا بجلالها التعريف كما يحوى حسانا التفسير في تعريف العلم وحده ويترك ذلك كل ما يترجم
 القدر سفة من اذ بالكل ينزعه من ان العلم يكون بالجو اس خلا فان لا بخلاء والمذكر عام شامل لكل ما يدركه نجلي على شئ ١٢

فببين العينين عند زعمها شال للجمع أقسام من الحضور الذي يحضر الشيء في الذهن بلا توسط صورة ^{المحسوس} ^{المحسوس} قديما وصادقا ثم المحسوس المعبر بالتصور الكائن بالأحكام قصور راجح والاقتضيق وجعته لبعضهم باعتبار النسبة بين الشيئين فهو عين الحكم وبسبب عند الحكم الماعنة الامام فهو مجموع التصورات الحكم فو أمدا قبل ان التصديق ليس من الادراك بل هو كيفية التجلياته بسبب طمحه بعد **ب** ذهب لبعضهم الى ان الحالة الادراكية اللاحقة تنقسم اليها ج **ب** قالوا ان التصور متعلق بكل شيء حتى بتقيضه **+**

فريد

ثم اتساق ان حصل به صورة من غير تردد الذهن فتجيب او مع تردد الذهن بين الطرفين مع تساويهما لم يكن شكوا لانا لظفر المرجح بهم والتصديق الكائن باجماع جهل تقيضه فظن بسبب طمحه القداما ومركب عند الاواسط والافخرم وهو ان يكون مطابقا للواقع ولا فعلى الثاني ليسي جهلا مركبا وعلى الاول ان ينزل بمنزل اولي الاول تقليد والثاني يقين **ع** كوا **د** ا قالت القداماء ان التصور والتصديق متباينان في الحقيقة متحدان في المتعلق كما يظهر في نسبة تعلق به الشك ثم التصديق فيكون الادراك في الشك ترددا وفي التصديق اذعانيا والنسبة واحدة اما المتأخرون فحالوا القداماء وهو الحق فانهم قالوا الشك متعلق بنسبة يقال للثبوت والتصديق متعلق بنسبة يقال لها الوقوع او اللا وقوع وليس الكل منهما الا الادراك فهما مختلفان في المتعلق اسي النسبة متحدان في الحقيقة وهو الادراك فتدبر **ج** في التباين الحقيقي بين التصور والتصديق شك مشهور وهو ان التصور متعلق بكل شيء حتى بتقيضه فاذا تصورنا التصديق متحدا ان الاتحاد العلم والمعلوم ولنا شك في اتحادها حقيقة كما هو عند المتأخرين بل هو باطل بالهداية لان لا يكون الادراك بلا حكم عين الادراك مع الحكم ولا اتحاد الشيء بتقيضه **+**

قوله ليسي المرجح فقط ومركب من المرجح والمزج **د** انه قوله يقال لها الوقوع ثم كان التصديق لسي ايقاننا **هـ** قوله قد **و** نقابل ان القول لم لا يجوز ان يكونا مختلفين متعلقا حقيقة ولا يكون الادراك حقيقة لبا ل يكون كالجزم مثالا **ز** الكائن في القول **ح** ايقاننا للفرعين لكنه اقرب الى التحقيق **و** النظر للفرعين **ح**

فريق وليس الكل من كل منهما يرياد الا فانتستغنى لا نظرياً لك لا تسلسل فبعضها نظري وبعضها بديهي وهذا ذهاب اخري لذهب الاشاعة الى ان الكل مبنيا بديهي فقط بذهب الحجة من الصفوان التزمي الى ان الكل من القصور والتصديق نظري حج ذهب الامام الى ان تصورات كلها بديهيته والتصديقات بعضها بديهي والاخر نظري قال المتقدمون من الحكماء عكس ما قال الامام اما المحققون منهم والمكملون فقد اذعنوا بالاعلان خربح ثم نظري لما يتوقف على النظر والفكر وهو ترتيب معلومات تحصيل المجهول على مسلك اكثر الفعول اما عند اكثر المتأخرين فهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول فبذلك هو الحق التحقيق والاحسن عند التحقيق فانه على النفي الاول لا يكون البسيط كاسا بل هو لان الترتيب يتلزم للاجزاء وهي غير معقولة فيه ولا يكون للمعرف المركب مع انه باطل لا تترى ان الحد الناقص يكون بانصاف حده والرسم الناقص بالخاصة فاصته وبها بسيطان ليس مهيأان اما على النفي الثاني فيكون المعرف بسيطاً ومركباً فان الملاحظة شاملة لما كان تصوريا او تصديقا مفرداً او مركباً والبيدي خالف نظري فانه في تحصيل المجهول شك فخطب به السطر وهو ان المطلوب اما معلوم فالطلب تحصيل الحاصل واما مجهول فيكيف الطلب اجاب بليده بانه معلوم من وجه ومجهول من وجه فعاد الشاك بان الوجه المعلوم معلوم الوجه المجهول مجهول **فريق** وليس كل ترتيب او ملاحظة مفيدة المطلوب عندهم لما تترى اراد العقلاء متناقضة فلا بد من قانون

قوله والقلة او تسلسل فخرنا فان كان الدور التسلسل محالاً ان فيكون التحصيل بطريقها لك لا الاستعداد بالاول فكل دور مقدم على نفسه لان الدور توقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء وهو محال لان توقفه عليه اما بواسطة او بواسطة والاول بديهي دور صعودا والآخر منفرذا لا يتوقف ا على ب وتوقف ب على ا فلو كان ا متوقفا على ب على ا فكان ا متوقفا على ا لان ا كان متوقفا على ب مثلاً فيكون متوقفا على المتوقف عليه لب لا محالة كما لا يخفى والمتوقف عليه ب بئس فيكون متوقفا على نفسه لان المتوقف عليه يكون متوقفا على المتوقف وهو محال ونفس عليه التوقف ا على ب وب على ج ج على د و د على ب ب على ا مثلاً اما استحالة الحصول بطريق التسلسل فهو ايضا محال لان تسلسل بوجوب ان السلسلة الى غير البداية فلو كان كل ما نظرياً متوقفا على الاخر الى غير النهاية ليلزم استحالة امور غير مستهينة وهو محتمل اذا نذكر زيدا فعليه ان يكون متوقفا على علم آخر ولم يجر فلما بد ان يحصل العلم بالمتوقف عليه المتوقف عليه بترتباته فلا فائدة على تحصيله لان المتأخر لا يحيط به المتأخر

من حيث هو محمول لان الموضوع ما يبحث عن عوارضه لا عنه فالعوارض لا تكون موضوعات اذا بحثت عن نفسها
 لان عوارضها كما كمل منها فالمعقولات اذا حملت على الموضوع تسمى عوارضه ولا يكون لعدمها واذا حملت على
 عليها وهي مفروغ عنها فبقي تقدير الموضوع وسيل في قيل ان المعقولات الثانية فقط فان الكلي مثلا كان
 منها لكنه اذا وقع البحث فيه لم يكن كذلك فصار لا عارضا فلا يعد من موضوعه وهو باطل ومن ثم قيل ان
 المعلومات التصورية والتعريفية والمعقولات فانها عامتها وليت كانت ذاتية او ثابته لكن ما قلناه
 فهو احقر **فريق** يسمى الموصول الى الجبريل التصوري معروفا الى الجبريل التعديلي حجة وقولا شافيا
 ولما كان العلم باقسامه متوقفا على الكلي والتجزي واقسامها والقضايا غير بما ذكره ولا يعلم معانيها
 الا بدلالة اللفظ عليها فنقدمها وذكره الموقوف الابهم ثم الابهم **فريق** الدلالة ان كون الشيء بحيث
 يلزم بعلمه علم الاخر ويسمى الاول دالا وموضوعا في القضية والثاني مدلولاً وموضوعاً في القضية و
 معني ونظوق في اللفظية وقد يعبر عن المعنى بالمفهوم والمقصود والدال النكان لفظا فالدلالة لفظية
 والا فغير لفظية وكلها ههنا ان كانت تجعل الجاعل في عين الاول بازاء الثاني فوضعية والا فثابتة
 الدلالة بانتفاء الطبع فطبيعية كذا قال ا ح على الوجه وسعة النقص على المحي وان كان شافيا بقضاء العقل
 فلفظية كلفظ ريز من رد الجبر على اللفظ والدخان على النار **فريق** الاول اختلفوا في الوضع
 فقالت الاشاعرة ان الله قد وضع الالفاظ بازاء المعاني وعليها الانبياء فتعلم منهم الامم وقال
 ثلثة من المتكلمين ان الوضع هو الناس في ذهاب ابواسحاق ان الوضع هو الله والناس جميعا والثانية
 قد ذهب ابو نصر والبوعلوي والبايعوني الى ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية وزعم بعض المتأخرين
 انها موضوعة للصور الخارجية اما ذهب الجمهور من المعاجرين انها موضوعة للمعان سلقا صورا
 وبنية كانت او خارجية والثالثة قيل المناسبة بين الموضوع والموضوع له ضروري كما ذهب اليه
 المعتزلة وقال البعض ليس بضروري **فريق** ثم ان الدلالة الوضعية المبيحة عنها في النطق
 ثلثة لان ان كانت بدلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فطالقة او على جزء القس من على لا بد
 التزم ولا بد فيه من اللزوم من تصور اللازم والملزوم عقلا كان او عرفا ويلزم منها المطابقة

فريد وايضا ان اتحد معنا في شخصه وضع علم ويدخل فيه المضمرات واسماء الاشارات فاما ان
 ان الوضع ان لاخط امر كل واحد عند الوضع كما عند وضع الانسان لاخطنا المفهوم الكلي فاما ان يضع
 اللفظ بازاء اول انفي الاول يكون الوضع عاما والوضع كك في الثاني وضع عام والموضوع له خاص
 كما في المضمرات والاشارات فاما اذا وضعنا لفظه اشتقاقا لاخطنا كل ما يشار اليه لكننا وضعناه لكل واحد
 واحد من كل ما يشار اليه وعكس الاول وضع خاص للموضوع كك الوضع خاص للموضوع علم عام يكون في
 عكس الثاني **فريد** ثم المفرد ان تم شخص معناه بعد اتحاده فان تساوى وجوده في كثير من فمطوط
 ومشتك معنوي الكثيرين افراده وان تفاوت بالاولية والاولية والاشدة والزيادة فمشتك ولاشك
 في المايات عند الشائين لان نسبتها الى افرادها سوايته طاقاوت فيها اما الاشرقيون فقالوا بوجوب
 التشكيك فيها ثم ان كثر معناه فان وضع لكل ابتداء فمشتك الا فان اشتبه في ما وضع له ثانيا فنقول شري
 او عري خاص او عام والاعتبار لنا قلنا لا فاستعمال اللفظ في الموضوع له حقيقة وفي غيره بملاقه مجازية
 مرتجل قبل ان المرتجل من التشكيك لانه وضع المعان باقتضائ متعده وقيل من النقول لان النقل يوجد فيه
 ثم ان كانت علاقة التشبيهية المتشابهة في امر فاستعارة والا فجاز مرسل - وبهنا قوا مد عليه
 الاول اختلفوا في الاشتراك فقال البعض انه لا يمكن مطلقا وسلك البعض الى انه لا يمكن في الاثبات
 اما في النفي فتقع وقال الاخر باسكانه ولكن لا يقع في الضدين عنده وفصل الاخر بانه لا يكون في الواحد
 ويكون في الثنية والجمع ثم القائلون بوقوعه في بعضهم يقول انه بطريق الحقيقة وقال الاخر على سبيل المجاز
 والحق انه واقع حقيقة في الكل حتى من الضدين كالقرو **الثانية** قال سيبويه الاعلام كلها منقولات
 ارا عند الجمهور فبعضها منقولات وبعضها مرتجل **الثالثة** قد صرح بالعلاقة في خمسة وعشرين في عل

قوله والاعتبار لنا قلنا فالتاقل كحان شاعر شعري كالصلوة فانها موضوع للعلم وضع الشارع للافعال المخصوصة اذا كان
 الناس عرفا عام فاعرف علمه كالبديهة فاعرفنا في الاصطلاحات لما يعطى الارض فم قول العرب والعلوم له ذات لقوام الاربع اركان لنا قل عرفنا
 فاعرفنا في كلامه فانهم وضعوا الاسم والفعل والظروف المعاني المشهورة بعينهم كانت في الاصل للموسم والعمل والظرف مثلا قوله او شاع
 فاعرفنا في الثاني الذي من غير علاقة يكون موضوعا عند الفاعل قوله الاعلام كلبان كانت في الاصل موضوعا لعالف فم نقلت للاعلام
 وانما سبيلان كذا كذا في

المشابهة والسببية والمضادة والكيفية والجزئية والمجاورة والزيادة وحذف النضاف خاصة وحذف النضاف
والحذف مطلقا واللازمية والملزومية والتقييد والاطلاق والعموم والخصوص والحالية والعلانية والابتداء
والكثرة والمعرفة الاول الله والكون عليه وادرج البعض بعضهما في بعض ابتداء ثمانية عشر في عاشر ثمانية
الاول والنقصان والاستعداد والتعلق والمساكلة وقيل للربعة المشابهة والاول اليه والكون عليه والمجاورة
وقيل خمسة بزيادة المشاكلة الربعة علاماته الحقيقة والتبادر والمجاز استعمال اللفظ بالقرنية والاطلاق
على المستحيل النجاسة اذ كان اللفظ معني آخر غير المستعمل فيه ويكون التردد في كونه حقيقيا او غيره
فقال بعضهم ان المجاز والنقل اول من التمسك اذ اول اللفظ بمن معنى المجاز فيقول فالمجاز اول من

توهم السببية للشيء انما يطلق على الشيء بسبب ما يتصل به من الصفات فيطلق على الشيء بسبب كماله فيطلق على الشيء على العكس
بان يطلق على الشيء من غير ان يكون له صفات بل يطلق على الشيء بان يتصل به من الصفات فيطلق على الشيء بان يتصل به من الصفات
انما هو الجزئية كاطلاق الرتبة على الانسان والمجاورة بان يطلق على الشيء بان يتصل به من الصفات فيطلق على الشيء بان يتصل به من الصفات
يزاد على الاصل لفظا آخر غير كماله فقام ليس مثله والحذف بان يحذف عن الاصل لفظا ما فاما كان له مفعولا وغيره
مخوفا في جواب بل جاء به مقام لعموم زيد ويعين الله ان تفصلوا اى مثلا تفصلوا وحذف النضاف فلهذا في قوله سال القرية
بحذف الابل وحذف النضاف اليه خاصة بخلاف مقام لى في جواب بن جاور من اقر بالملك اللازمية والملزومية فالاول كان لفظ الملوحة
على الدلالة اللازمة نحو الحال فلهذا في قوله لا زار على الاقر من الشاة التسمية بان يطلق المطلق على المقيّد كما يروى
ليوم القيمة والاطلاق بان يطلق المقيّد على المطلق كالمثقة الذي يوشق الابل للشفقة المطابقة للعموم بان يسمى العام باسمه
نحو قول نوح ابتداء اذ ابتداءكم فان الابداء عام والمراد بالمحسنيين او المحجوبين يطلق على الانسان ويراد به والخصوص فلهذا في قوله
كالمطلق الرذوى ويراد به الابيض والحيالية بان يطلق المحل على الحال كما في قوله فليسوع ثاوية اى ابل ناديه والحيالية بان يسمى
الحال باسم المحل كالمطلق رتبة الله على محرقان الرتبة حال هو قوله والآلية كما يطلق اسم الآلة على ذى الآلة كانه ان على الذكر
والعبدلية بان يطلق احد البدين على الآخر فالله للديّة والكثرة بان يطلق اسم شئى المعروف على احد ذلك بانما هو على الشئى
والمعرفة خلافه كما يقال رتبة الله محمد والسبحى للحاتم والاول اليه بان يسمى الشئى باعتبار ما يقول اليه بان يطلق الرتبة
مقام العتب نحو انى اعرفه مقام عبدا والكون عليه بان يسمى الشئى باعتبار ما كان نحو وآلة التيامى اسمه ابراهيم فانه لا يتم بعد

المبلغ عند اثنين الاسوال ١٢

قول بان المجاز والنقل اول من التمسك بان يحيل ذلك المعنى مجازيا او منقولاً

النقل لانه اكثر وتوعا منه السامه المجاز بالذات يكون في المبادى ومتبعيتها في الاصل وغيره
 من المشتقات والادوات كما يقال نطقت الحال والحال ناطقة فالاول في النطق ولو اسطه فيها
 وقيل ان يقع في الحرف ايضا بالذات **فمرئ** وان تكثر اللفظ واتحد المعنى فمرادف **ف** انكره
 القوم لخلوه عن الفائدة والواحد كاف في الاثبات **ف** لا يجب قيام كل مرادف مقام الآخر والكل
 من لغة واحدة الا ترى انه يقال صلى عليه ولا يقال دعا عليه **ج** بل يكون بين اللفظ المفرد والكل
 مترادف فاختلف فيه والحق انه موجود كاللسان الحيوان الناطق **فمرئ** والمركب ان هم
 عليه تمام والافنا قص فقيدي المكان الجزء الثاني قيد الاول والافغيره والتقيدي ان صار
 كلمة الواحدة فاستخرجي والافغيره والتمام ما تفرقت فيه وهو كلام محصل يصدق او يكذب ما اظهرها
 بالنظر الى مفهومه وانشاء **فان** الشبه في تعريف النجزة قول جيتل الصدق والكذب
 وقيل انه ما يقصده الحكاية عن لفظ لا يخفى انه لا يخل من تلك التعريفات عقد كلامي هذا كاذب
 فالحق ما قلناه لانه لا يكون خبر او لا انشاء ابناء عليه فانها قسام من كلام محصل هو ليس كذلك
 او هو خبر بالنظر الى مفهومه اما من حيث القيود الخارجية فهو انشاء فلا حابة الى التاويلات المذكورة
 في البسولات **فمرئ** ثم الانشاء ان دل على طلب الفعل مع علو الطالع فامر ومع خضوعه
 فسؤال ودعاء ومع التساوي فالناس ان كان مطلوبه منه فها ما استفهام او ترك الفعل فنهى او
 اقبال احد فداء وان لم يدل على طلب الفعل بل دل على الاعلام عما في ضمير المتكلم فتبينه فان كان

قوله لا يخل من تلك التعريفات اخر اما بالنظر الى التعريف الشبه فبذلك العقد لا يحتمل شئ منها بل هو صادق في محتمل
 لا صدق بالنظر الى اعتراف المتكلم بكذب كلامه في تمام فهو صادق في ذلك ما اني النظر الى الكلام فهو كاذب لان
 المحمول فيه كاذب - اما عدم خلافه بالنظر الى قول صاحب القيل فلان الحكمي عن يكون مقدرا على الحكاية هي
 شانه لانه يتم الى لفظ كاذب فهو بمثابة ما حكمي عنه او حكاية فان كان الاول فليس بعده حكاية. ان كان الثاني فليس
 حكمي عنه فالقسط ان الشارعية لفظه اني كلامي هذا كاذب حكاية فالتقدم ثابت قلت ان الشارعية الذي
 هو حكمي عنه اما لفظ كلامي او لفظ كاذب - باصا والاولان باطلان بداهة لعدم مفهومهما ولا سبيل الى انشاء
 فانه مرتبة الحكمي عنه وليس حكاية بعده ١٢

نظراً لمحبته الشئ مطلقاً فهو متبني أو لا يمكن فقط فهو ترجي ثم المفهوم بحسب نفسه ان منع الشك في غيره
 فجزئي والآفكي وقد يقال الجزئي المندرج تحت الكل فوائده وعوائده قد علمت مما علمنا ان
 محسوس الطفل ضعيف البصر والصورة الخيالية من البقعة المعينة ليست بكليات أو جبين الاول
 ان ما يحس الطفل في اول زمان الولادة يصدق على كثيرين عنده لكنه في نفسه بالغ منه وكذا غيره
 من المذكورات والثاني ان المفهوم ما يحصل في العقل المذكورات غير حاصلة فيه ولهذا لم يحصل
 التمايز عندهم لمحصلها في المحس المشترك **ب** قد اشتهر بين السالطين ان الكلية والجزئية صفتان
 للعلم وقال الاحقون يتصف بها المعلوم **ج** قالوا ان الجزئي لا يكون كاسبا لغيره ولا مكتسباً
 في تعريف المشهور للجزئي فكان الاول ان الصورة الحاصلة من البقعة المعينة والشع
 المرئي من بعيد ومحسوس الطفل في بدء الولادة جزئيات مع انها غير متمتع صدقها على كثيرين الثاني
 ان الصورة الحاصلة من زيد في اذهان خالفة لصدق عليها صورة الواحدة فتكون كلية وشك
 في الكلي بانه موجود فيكون تشخيصاً له وعلى الاول لا يصدق على كثيرين تشخيصاً على الثاني
 لا يكون موجوداً لان الشئ المتيشخص لم يجد فاذا لم يجد لم يكن جزءاً للمابية والحال انه يكون
 جزءاً كما ينبغي - **فريق** الكلي ما يمنع افراده كشريك الباري او اكننت ولم توجد كالتفقا
 او وجد الواحد مع امكان الآخر كالشمس او امتناعه كالواجب او وجد الكثير مع التناهي كالسبعة
 السيارة او عدمه كالنفوس عند الحكماء ثم الكليان ان تصادقا كلياً فتساويان والافان كان
 التفارق كلياً فمتباينان والكان جزئياً فهو اما من الجانبين فاعم واخص من وجده او من
 جانب واحد فقط فاحص اعم مطلقاً ونقيض التساويين متساويان ونقيض الاعم والاعم ^{مطلقاً}

قوله المفهوم بغيره الخ اي لا باعتبار احواله خارج عنه من جن خاص او من خاص فثلاثة ورة مخصوصة من البقعة المعينة
 مشتقة لغيرها من البقعة كل بغيرها لا تصدق على غيرها والا لا تكون متعينة وقد فرضنا حاجتها تعييناً على ان المادى المتحركة
 شدة مخصوصة اي الجمعي لكون الامام المعبد فاشكوا الجمعي ليست في صورة البقعة وغيرها من الجزئيات فابن لا تصدق على
 غيرها ابتداء على ما تصدق على سبيل البدلية ^{ابنه}

استتم في تعريف الجنس ان طئي قول على كثيرين فمخلفين بالحقائق في جواب ما هو واعلم ان ما هو اول
 عن الماهية مختصة بشئ او مشتركة كما سيحكي فاذا سئل عن امر او امور متعلقة الحقيقة فيجاب بانواع والى انما
 واذا سئل عن امرين او امور متعلقة الحقيقة فيجاب بالجنس فان كان الجنس جوابا عن الماهية وعما
 يشاركها في ذلك الجنس فقريب والاف بعيد كاليوان في الجسم النامي فالاول يقع جوابا عن الماهية وعن
 بعض مشاركتها في الحيوانية وعن كلها بخلاف الثاني فانه يقع جوابا عن بعض ما يشارك في النمو ولو
 عن كل ما يشارك فيه الا ترى ان الانسان والفرس والشجر شاركة فيه لكن اذا سئل بالانسان والفرس
 والشجر ما هم فيجاب به واذا سئل عن الاولين فلا يجاب برابع انهما مشتركان فيه ثم ان تسمية الاجناس
 بحسب التسامع من الخاص الى العام فيسمى انخصها سافلا والعالى والاعم من الاجناس ما بين العالي
 والسافل اجناس متوسطات **الدرجة الثانية** الاجناس العالية عشرة وليس في العالم شئ خارجا
 عنها ويقال لتلك الاجناس العالية مقولات عشرة اصد بالجوهر الذي يقوم بالذات والتسعة
 للعرض القاسم بالغير وهي الكم والكيف الاين في الاضافة والملكات الفعل والانفعال والمتى والتمتع
الدرجة الثالثة اشتبه بنوع ان لا يكون للماهية الواحدة جنسان قريبا في مرتبة واحدة
 من القرب ولا يكون لها بعيدين كذلك فلان الانسان مثلا جنس قريب هو الحيوان وليس له قريب
 آخر يجري مجرى الحيوان له جنس بعيد كالنمل ليس في تلك المرتبة بعيد آخر فيد فائدة بل بعده وهي
 مرتبة اخرى كالجمم مطلقا ولا مله في المبسوطات **الدرجة الرابعة** قال الشيخ وغيره من المحققين
 ان الجنس النوع متحدان في الوجود والذنبى والخارجي وقال البعض انهما موجودان في الواقع لوجودين
 لكن الفصل اذا انضم الى الجنس فحصل النوع منها فيتحقق انكل حين في الوجود وقيل للموجبات النوع سابط والاجناس
 والفصول منتزعة عنها ولا وجود لها بالانشاء الانتزاع فهما متحدان بالانشاء والحقي بهو الاول
 لان المراد من وجوده الذنبى والخارجي الوجود التحصيلي الذي يكون بانضمام الفصل فاذا انضما فحصل
 النوع والوجود التحصيلي معا والافكار **ريب** ان الابهام مقدم على التحصيل فللجنس وجودا بهاميا للنوع تحصيلي

قوله اذا افكار ريب اسي الظن من المراد من وجوده تحصيلي لكل منها وجودا مصادفة في نفس الامر لبعض الابهام في النوع تحصيلي اما
 اذا كان المراد منه تحصيلي فهو النوع والجنس والفصل واحد الذي يكون من الاجتماع وبعد الاجتماع لا يفتقر الى احد
 من الاخر في الوجود وهو الوجود التحصيلي ١٢

الدرجة التي امتلكتها الكلي عام من الجنس فخاص منها باعتبارين الماعومة فليصدق على الجنس وغيره
 من الكليات كما أنه مبني للكليات الخمسة وهي مختلفة الحقائق وما صدق على مختلفة الحقائق
 فهو جنس فيكون أعما حينا للجنس وغيرها ما خصوصيته فلان الجنس لافراد كالحيوان والجمم والكل في غير
 لما صدق عليها تعريفه والفرد خاص فماله الفرد فلا يشك أنه يلزم اجتماع العموم والخصوص لانه
 باعتبار الذات والعرض الدرجة السادسة ان الحكماء قد عبروا عن الجبر الخارجية بالمادة
 والصورة واذا حصلت في الذهن فسموها بالجنس الفصل فظهر ان الاجزاء الخارجية والذاتية
 متغايرة باعتبار ان التركيب الخارجي مستلزم للتركيب الداخلي ومن ثم قيل ان الجسم المأخوذ
 بشرط عدم الزيادة كالنموادة غير محمول على الانسان مثلاً وبشرط الزيادة كالنمو ونوع والمأخوذ
 لا بشرط شئ جنس محمول على المركب المأخوذ بشرط لا شئ - وان شئت فرضت تلك المراتب في
 كل بابية السمت الثاني في الفصل وفيه فرائد الاولي قد عرفت في تعريفه انه يميز الشئ عما
 عداه ويكون مقولاً في جواب اى شئ هو في جوهره فان يميز الشئ عما يشارك في الجنس التريب
 فقريب والاف بعيد الثانية ان الفصل يكون مقوماً وجزءاً للنوع وقسماً للجنس وكل ما هو
 جزء للنوع الفوقاني جزء للتحتاني الى نوع الانواع وعكسين بضرورة كل مقسم للنوع التحتاني مقسم للمجموع
 فقولنا الى الجنس العالي من غير عكس الثالثة ان الفصل علة لرفع اقسام الجنس عند الحكماء ومن ثم قيل الفصل

القول فلان الجنس لافراد غير اى الجنس الذي معناه انه مقول على كثير من تخليص بالحقائق لانه اذ يصدق على كل واحد منها
 المعنى من جنس كما هو باب الاول ومثال الافراد كالجمم والحيوان والكل فان كل واحد منها يصدق عليه معنى الجنس فانه يصدق عليه
 على كثير من مختلفين بالحقائق الاتري الى الجبر يان يصدق على النباتات والحيوانات وكل الحيوان فان الكل يصدق
 على الخاصة ويصدق على الكليات الخمسة المختلفة في الحقيقة كونه من المايات على افرادها فالفرد خاص فماله الفرد فاجتمع الخصوم
 والعموم لكنه باعتبار الذات والعرض اى كلية الجنس باعتبار الذات اى الكلية والعرض في ذات الجنس كما يقال في الشئ
 وبيان حقيقة انه كل مقول في جنس الكلي باعتبار العرض لان مفهوم الجنس ليس عيناً للكل ولا جزءاً منه كما لا يخفى
 من تعريف الكلي فيكون الجنس عارفاً له

قولنا ان الاجزاء الثلاثة للجنس والمادة والفصل الصورة متحدان فانه حقيقة فاذا كان لهاية اجزاء خارجية فكلون هي مادة
 وصورة ويكون له اجزاء ذهنية اى غير منها بالجنس الفصل فانها عينها ونفسها كما كانت عندهم ولا يملك في الباطن

الجنس لا يكون جزءا بحيث يكون ذلك الجنس فصلا له والى بعض الأجزاء كالمناطق فهو فصل ^{بعض}
 وبعض لا باعتبار شدة كمين الملك الإنسان فالحيوان فصل للميزة بالانتماء وغيره المراد البقية
 لا يكون الشيء واحدا فمندان في مرتبة - عدة كما تفرقت من عدة الخصيين إحدى الدرة الثالثة
 الخامسة أن الجنس هو ما لا يفرق إلا في مرتبة واحدة والآخر من النوع جنسان وهو ^{للجنس}
 كما سبق السبعة فصول الجواهر عند المشايخ إنما عند الأشرافيين فيجوزون كون الأعراف
 فصولها كما سبقت في كتاب من قطعات الخشب المهيئة الوعدانية الميزة مما عداها لكنه جوهرة ^{للميزة}
 من السابعة ما لا ينسب له الوجود لا فصل له الثالثة قيل لا وجود للفصل لأن ما لا يمكن
 عداها وخاصة الأولى محال لأن ما به التمايز لا يكون علما وميزة كما هو مميز فلا يكون كذلك
 بل يمكن الثاني فيكون مركبا من العام ومن شيء مميز عن شيء آخر فيه وهو الفصل فتحقق الفصل
 آخر ثم تجرى الكلام في هذا الفصل فتبين العقد الثالث في النوع وفيه مرجان أشهر
 أنه مقول على متفق الحقيقة في جواب ما هو ب قد يطلق النوع على المابية المقول عليها
 وعلى غيرها الجنس الأول تحقيق الثاني انساني ومنها عموم من وجه وقيل منها عموم ونحو
 مطلوب كل كلي من الجنس بالنسبة إلى حصصه الخاصة بالإضافة إلى ما تحته ورواتب
 الأنواع تتساوى فاعلم لكل حال واخص لكل سافل ونوع الأنواع والاختصاص من بعض
 المتوسط والمباين لكل مفرد السمط المراد للجمع في الخاصة والعرض العام وفيه
 جمان ١ الخاصة نابع مقول على متفقة الحقائق والعرض العام خارج محمول على
 مختلفة الحقائق والخاصة بمعنى ما يختص شيء تسمى خاصته إضافية ب أن العرض

عليه
 قبل فيكون مركبا من العام بخلاف الخاص يكون فردا خلافت العلم والعام يكون مقولاً وادخلاني ما يشاء كما يحملون
 فيكون له ميزته عما يشاء كما ويرفع عموم وهو العبر بالفصل فلا كان الفصل عاما فلا بد أن يتركب من عام وفصل ١٢
 قوله منها عموم بخصوص من وجه اتصالها في الإنسان ووجود الثاني بدون الأول في الحيوان ووجود الأول بدون
 الثاني في الصورة الجسمانية الكيفية على طريق المشايخ فإنها نوع يتبعها النظر إلى أفرادها ليست ب انساني بعد من خواصها
 تحت الجنس ١٢ قوله ليس خاصة إضافية ثم كما قال شام المطوع فإن الشيء الذي لا يفرق بالانتماء من غيره فهو ميزته فلا يكون إضافة
 ولا يكون في غيره فيكون مضافا ١٣

والتي قد كليها في حقيقته وبما يتصل به الشخصيات في ذوي القول **المنطقي** والعقلي لا يكون في الخارج
 له الطبيعي باعتبار الخلق والاطلاق فاختلف فيه فقال الشيخ ومن تبعه ان وجوده عين وجود
 افراده في الخارج ان في الذهن قد وقال شرفه من القاضيين ان الموجود في الخارج صورة شخصية
 بسيطة وانكلياته منتزعة منه وقال بعضهم ان الطبيعي وجوده موس في الخارج ليعين وجود افراد
 لا تعيينها فلا وجود له وقيل كذلك في عين وجوده والطبع غير موجود فيها ما للطبع المجرد فلم يذبح الى وجوده
 احد الا فلاطون فانه سميت الذاتيات المجردة الوجودية في الخارج مثلا اطلاقية ثم المجردة بل لها وجود في
 الذهن فليس ثم دليل له وانما الحق وان في ان يكون مجردة او انضم اليه الوجود الذهني **فريق** واذا انتهت
 على الموتى عليه المذنبات علم ان لا يعلمه الشئ ويمينه عن غير معروف وبما يقال في التعريف ان
 يحصل بمجهول حقيقي ان استخبره فخره في تفسيره والتحقيق بالشيء للنش وهو ما يحصل فيه معنى اللفظ
 ومنه يوسع قطع النظر عن كونه وجودا او معدوما وما يجب تحقيقه وهو ما يحصل في الشئ الذي علم وجوده
 ثم انما بالذاتيات في بالخصيات فيرمي كل منها ان ^{الشيء} على الجنس القريب تمام والافناقص
 انما م فبان يكون الذي بالجنس الفصل التبعين الرسم بالجنس الترتيب الخاصة مثلا وريتا في الحد
 الناقص مع الرسم ثم ان الذي يكون كماله في الشئ والمجرد كماله في الشئ في الفصل صا والمجمل
 محدد واذا علم المراد بواسطة الذاتيات فيسمى ذلك العلم علما بالكانه وعلم الذاتيات بنفسها علم كلي

قوله ان يشمل على الجنس لا يعني ما كان له في ان يكون التعريف بالاسماء كما ينبغي فهو كمال اما فصل قريب او خاصة
 شئ فان الاول فهو معدوم وان الثاني فخره ثم ان كان مع الفصل القريب بعض قريب فمما هو والافناقص هو فنان
 مع الخاصة فخره ثم والافناقص ان كان التعريف بالجنس وحده قريبا فان اوجدوا الفصل كمالا او بالقریب
 من احد جهاد البعد من الآخر يكون خلاف في الحد الناقص التعريف بالخاصة وحده او العرف العام وص
 او الخط منها داخل في الرسم الناقص

قوله علما بالكانه لم يأت في العلم بالكانه فان الذاتيات اذا سميت مرة بعد الذات فيحصل علمه بواسطة
 الذاتيات في حقيقته وكما يستعمله ان يقال ان علم بالكانه اي بواسطة الكمال والتسمية بكنية فنان الغير فكنية
 صاحب الشئ اي بكنية التي حقيقة فاذا لم يكن الذاتيات مرة التعرف الغير بل حصلت بنفسها فيصيح ان يقال ان علم
 بحقيقة الشئ وكنية لا علم بواسطة الكمال وتطهير الوجه ووجه لان الوجود عرض لذات الوجود فاما كانت مرة لعلمه
 فيحصل علم بواسطة فيصيح ان يقال ان علم بالوجود اي بواسطة الكمال فكنية بكنية العلم بوجه في لغير الشئ وليس هو
 علم بواسطة الوجه وعلم من

السلوك الثاني في التصديقات

التصديق مطلقا باعتبار متعلقه اجمالى ان كان يكشف امور متحدة دفعة وتفصيلى بان يعلم كلها علمية واحدة
والحكم كما يطلق عليه كك يطلق على القضية والحكم عليه النبتة الخيرية فيكون الحكم خيرا
 متعلق التصديق **والحكم** يختلف في متعلقه فهو اما معنى القضية ومعها المركب من معنى
 الموضوع والمحمول والنبتة الغير المتصلة وحقيقتها المركبة بينهما كما هو محتمل عبارة بآثار العلوم وانفس
 الموضوع والمحمول حال كون الرابطة بينهما كما هو مختار الفاضل اليهودى ونسب الى الشيخ وتسمى غير
 متصلة كما هو المشهور وان النسبة الرابطة الملاحظة بلحاظ انتقالى او الجمل بعد التفصيل او قبله فربما
 حقيقة القضية تحصل من الموضوع والمحمول فقط كما صرح المحقق الطوسى لكن لما انفصل النبتة عنها
 فتعد منها فقيل انها تتم من اجزاء ثلثة ثلثها نسبة تامة كما هو عند القدماء اما المتأخرون فقالوا
 باربعة قراود النسبة التقييدية كما ستعرف فالتقييدية الجملة الخيرية عند العربيين ان حكم فيها بثبوت
 شى لشى فعملية او تبعية عليه بشرطية والدال على جزءها الاول يسمى موضوعا ومحكوما عليه ومبتدأ
 والثانى محمولا ومحكوما به وخبرائه في الحقيقة اما فى الشرطية فالاول متقدم وشرطا والثانى تاليا وخرجا
 والدال على النسبة رابطة وربما تحذف الكفاءة بعلامات اعرابية تدل عليها التثنية ما تسمى القضية
 ثنائية وربما ذكرت قسمي ثلاثية ولا بد ان تكون حرفا لكنه قد يكون فى قالب الاسم قسمي رابطة
 غير زمانية فى العربية واست فى الفارسية واتن فى اليونانية وهى فى الهندية وان كان فى قالب
 الكلمة تسمى زمانية لكان معرنا عقود الاول فى الحكم عليه وفيه جواهر لا يتحقق المرجية الوجود
 الموضوع حال الحكم وقبله والسلبية لا يستلزم وجوده بل يتدعى حال الحكم **فقط** لا يقع المحال
 من حيث هو محال موضوعا ويجوز الحكم عليه من حيث مفهومه فقط كتركيب الهلوى متعق واطلع

فانطلقا الى التصديق سواء كان بسيطا معنى الحكم واذا علم ان النبتة احكاما بمعنى مجموع التصورات ١٠ قوله باعتبار متعلقه فهو اذا
 وقع دخل تقديره وان التصديق اذا كان بسيطا فلا يكون تفصيليا فانه اذا كان متعلق التصديق جملة فهو التصديق كك
 واذا كان متعلقه مفصلا فهو التصديق تفصيليا لا تفصيل حقيقة بل لا اعتبار بتفصيله متعلقه قوله بعد تفصيل او قبله فيكون
 المتعلق صورة الموضوع والمحمول من حيث تامة ان دخلت الجملة دون الفصل كانت خفية ليس انما لها الى معناها وحده ١١
 قوله مبتدأ وقرا اسمي بضم داء ويجوز العربيين وادرك زيادة فتوقع وتس عليها اشارة والجملة ١٢ منه

الناقضين محمول المجهول المطلق يمنع الحكم عليه بغيرها مما موضوع محال قال بعض المتأخرين انها
 في الحقيقة سوا الب فلا تندعي وجود الموضوع وقال العلامة الفتازاني انها موجبات لكنها كالمسا
 مقتضية لوجوده حال الحكم فقط وقال جمهورهم ان الحكم على افرادها الفرضية لا يراعى الموضوع
 في المراد كلها حقيقة فقط بل قد ثبت للمحمول نفس الحقيقة كالانسان حيوان ناطق وقد ثبت
 للحقيقة مع الوصف كزيد كاتب **ب** بتر الشيخ فعملية الموضوع بان يوجد في احد الازمنة الثلاثة
 فلا يصح عنده الفلك ساكن والزخري اربعين قال الفارابي بموضوعية ماصدق عليه عنوان الموضوع
 ومفهومه بالاسكان فصح عنده النطقة حيوان وغيره مما ذكرناه كلهم غير واع الموضوع بجزءه والجزء
 برب لكنهم استغنوا في تلفظها فقبل انها تلتقطان مركبا بالقطعات القرآنية وقال اللاهوت
 تيلفظان لبيطا **العقد الثاني** في المحمول وان من المحل وهو اتحاد وجود المتعاضدين

تولد فقال الفارابي انما علم المراد من الموضوع ما يمكن ان يتصف بعنوان الموضوع كما في قولنا كل اسود رومي وكل انسان حيوان
 فالرومي والانسان ايضا لكن لما كان المراد من الاسود اذ كان موضوعا ما يمكن ان يكون اسود فقبل قيل اسود من الاسود لوجود
 والاسود المعدوم لكن سواده والاسود المعدوم لا يمكن سواده فيندرج فيه الرومي لانه يمكن سواده وكذا قولنا كل انسان حيوان فانه
 يصل تحت انسان ما يمكن ان يتصف بعنوان من الانسان الموجود والمعدوم الذي سيكون ان قيل كيف يكون الانسان
 المعدوم حيوانا قلنا ان الوجود ليس بضروري لكن فان الممكن ما يمكن وجوده سواء وجد او لم يوجد املا فالانسان المعدوم
 اذ كان مكانا بهما لم يوجد اذ كان حيوانا كذلك فاشية فيصدق على الانسان المعدوم ان يكون بالاسكان
 الذاتي كما يصديق عليه ان يكون بالاسكان الاستعدادي لوجود الاول ان المعدوم المذكور اذ كان موجودا بالقوة
 وكما استعدا بالقوة بان يكون مكانا ذاتيا لان الاسكان الاستعدادي مستلزم للاسكان الذاتي كما لا يخفى واذ شاع في ان
 عدم الانسان ليس بضروري سواء كان الانسان معدوما موضوعا لوصف الحكم او موجودا فليس هو الا الاسكان العام
 الذاتي فاذ كان لا يجب كونه حيوانا فيصدق على الانسان المعدوم ان يكون بالاسكان الذاتي والاستعدادي وهو
 المطلوب ومن ثم صرح عند الفارابي مثل قولنا الفلك ساكن فان المراد من الفلك ما يمكن ان يكون فلكا سواء كان
 ساكنا او متحركا فيدبر فيه الفلك الساكن وان لم يكن في احد الازمنة لاسكان الفلك بعنوان الفلك وجوده لم يوجد
 يمكن له - او عليه التحقق الطوسي لانه لو كان المراد من الموضوع ما يمكن ان يصديق عليه عنوان الموضوع فيقول في ان
 التحقيق لان النطقة محتملة يمكن ان يكون انسانا فيقبل النطقة الانسان لان المراد من النطقة ما يمكن ان يصديق عليه
 عنوان النطقة فيصدق على الذي يكون انسانا كما لا شك في ما يكون قبل المصنف لان الانسان انما يمكن كونه
 نطقة باعتبار ما قد ثبت كل انسان حيوان لان الانسان النطقة ليس حيوانا بل هو حيوانا كما قال الفارابي وانما عرض
 عليه نفس الطوسي انما اورد على المحقق ان اقتضى التحقق مخالفة كذا من بشره ان فلك الانسان فانه من غير ان
 بمعنى القوة مقابل افضل الجبر لاسكان الاستعدادي وبين لاسكان المقابل مفروضة ومردودا في ان هو الشافي والاشكال
 على الاول وان النطقة ليس هي الجبر لاسكان لان الاستعداد ان يكون مع المعدوم ومنه وجود الصورة الانسانية
 لعدم الصورة النطقية فلا يلحق سقاة ولا قبله العقل للتيقن ولا يوجد اشكال في الاول ولا يخبر من العلم النظم فلا يلحق كونه
 البشرية من سقاة سقاة فلك اذ لم تزل مرارا عايشا من ان الاسكان الاستعدادي متلهم لاسكان الذاتي فخلق كانت
 النطقة انسانا بالاسكان الاستعدادي يجب ان يكون انسانا بالاسكان الذاتي سواء عاردين لفظ الاسكان اسكانا استعدادا
 او ذاتيا فليز ترفع الاشكال ولا حاجة الى القول في ان النطقة غير قابلة للصورة الانسانية بدليل ان التعجب

فتمنع ذلك كما ذكرنا من كونها ممكنة فان وسمت فدللته قدس عليها وتبينها والملازمة تلك الكيفية تسمى مادة والادراك
 جبهة والتشتمل عليها موجبة وسعها بما اقابها قواها اذ يعبر عن الثبوت بالانصاف واوجز عن الطرزين بالانصاف
 والصفة وهو انصافى اذا كان الموصوف الصفة موجودين حقيقة وانتم اعمى الكائن الموصوف موجودا فقط ويكون
 بحسب اللما طالع الشهور ان ثبوت شئ بشئ فرع ثبوت الثبوت لا اقره كما قيل قال للحق المدرك
 ان تسلم لم وليس لغيره لكن الحق ان المحمول من حيث هو محمول فرع الموضوع من حيث هو موضوع ولولا الغرض
 بغيره يتقص الشهور بل الوجود بان ثبوت الوجود للما بية لو كان فرع الوجود للما بية فالوجود السابق للكلان
 عين الوجود والاتق انتم تقدم الشئ على غيره الكائن غيره فالكلام في ذلك الوجود فليس التسلسل ويكون الشئ موجودا
 بوجودات الغرضية باعتبار التفرع الصانع فثبتت الشئ لنفسه الذاتيات للذات والعوارض التقديرية على التفرع
 كالامكان غيره وكذلك تسلسلهم فمقتضى تلك العوارض فان ثبوتها للما بية تقدم عليها فية مستلزم ان تكون بها اذ
 بوجودها للما بية فموجب من تلك التفرعات فمقتضى تلك العملية موجبة ان تشتمل على الثبوت والاف البتة وتكون
 ان كان في الذهن محققا ففى الذبئية كالانسان كلى او قدرا فتمس الحقيقة الذبئية كتركيب الابدى متنع
 وان كان خارجيا محققا فموجب كبره ضارب او قدرا فمحققة خارجية كالنقاء طاروا اعم منها فحقيقة على
 الاطلاق كالتضايك البندية مثل كل مثلث له زوايا ثلثة والحما بية نحو العدد واما زوج او فرد ثم الكائن المفعول
 جزئيا شخصيا فسميت مخصوصة وختمت كبرية قائم والكائن كليا فالكائن نفس حقيقة الشئ وطبيعته وشيئا هو هو
 بشرط العموم والاطلاق والوحدة الذبئية فسمي طبيعة كالانسان نوع والكائن لا بشرط شئ منها وبفحصها
 فتمس بمله عند القدماء فتصدق على الشروط وفي الشروط والشروط ليزها كالانسان نوع والانسان حيوان
 ناطق والانسان قائم او كاتب مثلاً واما بين في كية الا فردا فمحمودة وسورة مثل كل انسان حيوان الا
 فمطلوعه المتأخرين ومن ملكية سورة قد يدرك السوفى جابج المحمول فسمى بخرفة وقدس على الموجبات للمها فمها

فورد الشروط الخمسة اجمع الى واحد لا يسمى الاطلاق والعموم كما انفراد بعض خاص كمثل بعض الانسان قائم فان
 انما لم لا يثبت الاطلاق لان الشروط العرض خاص هو انصاف مثلاً ١٢ قوله كالانسان نوع فمفهوم الانسان حقيقة من
 المتعلقين وطبيعة ذمى هو هو لكونه اذ اذ الشروط الاطلاق فمفهومه الاخرى لا يثبت الاطلاق وجموده اطلاق الموضوع
 وكلية كالسورة فاما لان الموصوف في فردا فمفهومه فيها المسمى في المحصورة ١٣

تلازم الجزئية والفرق بين مهلكى المتأخرين والقدا بل وجود منهما ان القداية تم الطبيعية بخلاف الكلية
فانها تلازم الجزئية والجزئية لا توجد مع الطبيعة ومنها ان البهامة عند التأخرين لا يقال بالامالم يذكر
السورفيه وان صدق على ما فيه سور واطلق القداية على التى موضوعها كل سواد ذكر السورام
لا فان بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان نوع بهامة قدماية كلية الموضوع وجزئية للموضوع
ولا يقال انها ساهلة تأخرين لذكر السور بل انها تصدق هناك لتلازمها فى الصدق بان يقال
هناك الحيوان انسان **هـ** قد تحققت اسم المحصلة بالموجبة والسالبة بالبيضة ولا تقسم المحصلة اليها
حينئذ والفرق بين البيضة والموجبة المعدولة المحمول السالبة المحمول ان البيضة اعظم من
ويتأخر فيها الرابطين لفظا او تقدير او فى الموجبة يتقدمه وفى السالبة المحمول رابطين
والسلب متوسط بينهما لا يتوقف ايجاب الحقيقة ولبها على احتمال حرف السلب عدم بل ربما يتوقف
الموجبة عليه ولا يخرج عن ايجابها فاما بما يكون بثبوت النسبة وعدمه لعدم **ف** فى الوجبات
خفى ان اشملت على الثبوت فقط او السلب كذلك فباطل او عليها معان مكات وتسلطها اما الاول

قوله تلازم الجزئية أى كما صدقت البهامة صدقت الجزئية وبالعكس فهما قدايان فى الصدق فان الحكم اذا كان شاملا لكل الافراد
يكون شاملا لبعضها ايضا فقولنا الانسان حيوان حقيقة مبطل والحكم على الافراد اما على الكل او على البعض او على كل تقدير لبعض
الانسان حيوان صادق اما محال اذا كان الحكم على بعض الافراد كما فى الجزئية بذكر السور فقد صدق ايضا بخلاف
السور ففى ان القداية ايضا تلازم الجزئية ان سلطنا ان الحكم على الافراد لان الافراد قد يكون اعتبارا كذا لان الانسان الصلى
نوع وقد يكون حقيقة كالانسان حيوان ناطق فكل من الاعتبارين لا يتعك صدق الحكم على بعض الافراد ١٢
فولوا عن المعدولة فان الموجبة المعدولة تقتضى وجود الموضوع بخلاف السالبة البسيطة فاذا صدق قولنا زيد
لاقام فصدق زيد اذا كان زيدا وجودا وكان فى قائم بخلاف زيد ليس بتمام فانه لصدق هناك اذا مات فيصدق على ما
تقامت اما الفرق اللفظي فاما الموجبة المعدولة لم يرد ليس بتمام والسالبة البسيطة زيد ليس بتمام والسالبة المحمول
زيد ليس بتمام ١٢ قوله **ج** السالبة الموجبة موجبة فقط او سالبة فقط ببيضة عديم وان
ركبت بينهما فركبت فى المكان فى الموجبة ثبوت المحمول الموضوع او سلبه عن ضرورة ما دام ذات الموضوع موجودة فضرورة
سلطة كل انسان حيوان بالضرورة وان كان محمول الموضوع ضرورة ما دام الوصف له وطه عامته مثل
كل كاتب تحرك الاصلح ما دام كاتبه وان كان هنوز ياتى وقت سعين فورية مثل كل فخر تحق وقت الجميلة او غير معين
محمول الانسان فتنظر ثمت ما وان كان ثبوت الموضوع وسلبه عنه وانما فخره مطلقه مثل كل فخر تحرك انما او دام الوصف
فقرية عامته مثاله كالمسألة العامة او يكون فى احد الا زمته الشلية كما تقول كل انسان ضاحك بالاطلاق العلم قسمي
مطلقه عامه ولم يكن جانب الخائف للضرورة ضرورة فتمكده عامته مثل كل انسان كاتب بالامكان العام اى سلب
ليس ضرورة اى لم يكن احد من الجائعين ضرورة ياكما القول فى المثال السابق على الانسان كاتب بالامكان الخاص ١٣

فما يجب فيه نسبة المحمول إلى الموضوع مطلقاً فهو مطلقاً وما دام الوصف مشروطاً عامته في وقت معين
فوقية مطلقاً أو غير معين فمشرطاً مطلقاً والاعمال التي نسبت نسبة الجانِب إلى الفِعل فقط فممكنة عامه والجانبين
فممكنة خاصة كما استعرفنا وما دامت فيه مطلقاً دائمة مطلقاً أو ما دام الوصف فحرفية عامته وانما هي ممكنة
بالفعل أي في أحد الأزمنة مطلقاً فوائداً الضرورة على أنحاء ازلية ومطلقاً وقبئية وصفيته فتكون
الاولى لازلاً وابداناً في الواجب تعالى الثالثة تحصل على ذلك ذات الموضوع موجودة كالإنسان حيوان بالضرورة
والثالثة قد تكون في وقت معين قد تكون في وقت والاربعه ثلثة الضرورة بشرط الوصف بان يكون شيوته
للمحمول سلبية لذات الموضوع مطلقاً ضرورياً بل يكون بشرط وصف منه محمول كاتب يحرك الاصابع والضرورة
اجل الوصف بان يكون الوصف علته تامة لضرورة ثبوت المحمول تحوّل طائر يدرك بعض التعجب فما حكم
الضرورة في زمان الوصف بان يكون الضرورة في زمان وصفه ولا يجب ان يكون
وصف شرطاً او علته تحوّل كاتب انسان من ثم قيل ان المشروطة العلة معنيين احدهما ان يكون الضرورة
بشرط الوصف الثاني ان يكون في زمان الوصف والحق ان لها ثلثة معاني كما علمت النسبة منها ان الفعل

[illegible]

هم مطلقا من الثاني ومنه بين الثالث وبين الاخير من مجموع خصوص من وجوه الشهور
 استهتير تعريف الضرورية المطلقة بانها التي يحكم فيها الضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
 ما دام ذات الموضوع موجودة والدائمة بانها ما يحكم فيها بدارام الثبوت ما دام ذات الموضوع موجودة
 جـ ذهب شيخ المطلق والفاضل الاهورى الى ان المكننة العامة ليست قضية بالفعل
 فلا تكون موجبة وهي عندهم قضية بالقوة وقال الآخرون انها قضية بالفعل النكاح الثبوت فيها
 بطريق الاسكان وهو اضعف عما يكون بطريق الوجوب الامتناع لكنه لا يضر في كونها قضية غائية
 ما في الباب انها قضية تنزل لانه ضعيقة والنسب الخارج في المفردات بحسب الحمل كما مر ما في الفتا
 بحسب التحقيق والوجود في الواقع بالاعمال فالتان ملازمتهما وجودا في الواقع فتساويتان والتان
 تفارقتا فيه وجوبا امتبا متان والتان تفارقتا في الجملة فاعم واخص من وجه وان تفارقتا
 فاعم واخص مطلقا ظهر شك في تحريف الشهور للضرورة لوجبهين الاول اذا كان المحمول فيها
 الوجودي بجميع الضرورة والاسكان مع انها لقيعان الثاني ان السالبة للضرورة لا يصدق
 بدون وجود الموضوع كما يظهر من تعريف المشهور ولا تكون اعلم من الموجبة المعدولة للقيقة
 له فلا يصدق لشي من النقاء بالنسبة بالضرورة وفي الدائمة الشهورة بان الوجود اذا كان
 محمولا فاجتمع الدوام الذاتي مع الاطلاق العلم بينهما التنافي التام فليس المركبات سبعة
 النحمتان والوقيتان الوجوديتان والمكننة الخاصة فالشرطة والعرفية العامتان
 والوقعية والشيئة المطلقتان اذا قيدت بالدوام الذاتي فسميت الشرطة والشيئة
 التي حيتين والوقعية والمتشعبة والمطلقة العامة المقيدة باللا ضرورة الذاتية وجودية لافورية

ولا قضية بالقوة اي بالقوة القوية فتساها على الموضوع والمحمل بالنسبة ١٢ قوله لا بالحل في الحمل في التعقيد بانفقود
 حقيقة الاشياء على النسبة للحمل على غير ١٢ قوله اذا كان المحمول فيها الوجه محتمل كل انسان موجودا بالضرورة
 ما دام موجودا ويعلم ناك ان يقال كل الشئ موجود بالاسكان الخاص وقت وجوده وكذلك يتبع الدائمة مع المطلقة
 اذا كان الوجود محمولا على كل انسان موجودا بالدوام ما دام ذاته موجودة وليصدق عليها انه موجود بالاطلاق العام ١٣
 قوله لا يصدق لا يحسن اعتقاده بانسان بالضرورة لعدم الصدق لعدم الموضوع والحال ان الامور الثلاثة من عدم
 عدمه بدون الموضوع وعدمه بها وعدمه في التام لا كونه بالذات كما في كونها لثبوت الشهور ولا سبابة الضرورية لثبوتها

وباللاو ولم تسمى وجودية لادائمه وطلقة اسكندرية والممكنة العاترة مع اللاضرورة جانب الموافق
 ممكنة خاصة ومن ثم يحكم فيها بلب ضرورة الطرفين **ف** الادوام شاة الى مطلقة عاترة
 واللاضرورة ممكنة عاترة لان معنى الاول ان النسبة المذكورة في القضية ليست بدائمة مادام الموضوع
 موجوده فتكون بالفعل نقيية كناية عن مطلقة عاترة ومعنى اللاضرورة انها ليست بضرورية فهي نقيية
 الممكنة العاترة ثم انها مخالفة ان كيفية القضية للقيمة بهما وموافقان لهما كية **ب** ثم انك اذا
 تفهمت ما سبق ان الدوام واقسامه اعم من الضرورة واقسامها وقت الوصف كما في الشرطية
 اخص من الوقت المطلق والوقت المعين اخص من وقت ما فلا يتعصب عليك استخراج النسب
 بين المركبات والبسيط وتعلم ان الممكنة العاترة عاترة من القضايا والممكنة النخاسة اعم المركبات الضرورية
 المطلقة اخص البسيط والمشروطية النخاسة اخص المركبات وقس عليها فوجها فريد **ج** جامعة
للنكات في حدود الشرطيات قد مر تعريف الشرطية من انها ما لم يحكم فيه بثبوت
 الشيء نقيية وعرفها البعض بانجيل طرناوا الى قضيتين فوجها المقدم يسمى مقدما والتالي تاليا وي
 متصل ان لم ينفكا اما التلازهما فلزمنية او اتفاقا فالتفاقية وان انفكا اي لم يجتمعا فمتفصلان
 يجتمعا فيها صدقا وكذبا معا فحقيقية او صدقا فقط فخالقة الجمع او كذبا فقط فخالقة الخلق فممكن
 عدم اجتماع خبرئيهما العنا وذا تيهما فالتفصلات عناديات **د** الاتفاقيات فقط فزمنية جارية

قول ان الممكنة العاترة اعم القضايا الخالقة لاداءها الحكم بالضرورة او بالوصف الدوام والاطلاق العام والتوقيت
 يتشاور اذ كان مقيد بالادوام واللاضرورة اعم الا فوجها الحكم بالامكان اي بعد ضرورة جانب الثاني من غير
 عكس اعم الممكنة النخاسة من المركبات فخلان جزئي للممكنة العامة للمكتنين لاجتماعهما اعم القضايا فيكون المركبات
 منها العنا كذلك اعم المطلقة العاترة من الفعليات التي تحقق في السوي للمكتنين فخلان بان كونها بالضرورة والادوام
 يحكم فيها بان النسبة واقعة في احد الانتهى الثلاثة اخص من الضرورية من البسيط فخلان اذا صدق كل انسان جديا
 بالضرورة لصدق جديته في وقت معين فغير معين في وقت الوصف تلك اللاوقات لمن اوقات الذات وهي تقدير
 فيها فقدرت جديته وقتية مطلقة ونسبة مطلقة وشروط عامة وعرفته ما راي كل انسان جديون بالضرورة وقت
 الحسن مثلا وادام هو انا اصدق لطلقة والممكنة فلان وقت الذات احد الانتهى الثلاثة فيصدق لطلقة وعدم الحجة
 ليس بضروري فيصدق للممكنة ١٢

قول صدقا فكلها اعم اي وجودا وادام اي لا يكونان فلا بعد ان سابل انما صحت واحدة عاترة اخرى ٢٢

اما سواها فتحصل برفع ايجابا فالتا السالبة اللزومية ما يحكم فيها بالسلب اللزوم وقس عليها غير حاتم ان كان
 الحكم فيها على تقدير معين فمخصوصته والآفاق من كية جميع تعاديرها اى افرادها وبعضها فمخصوص وكية
 او جزئية وان لم تبين فهل عند المتأخرين فالشرطية المحصورة المتصلة كانت موجبة كلية فصورها متى
 وبها وكلها وان كانت جزئية فقد يكون دستور المتصلة الموجبة الكلية دائما وفي الجزئية قد لا يكون
 وادخال حرف السلب على سوا الايجاب الكلى وسوا الكلية فيها ليس الية ولو وان اذا في
 المتصلة المهمة واما اذا في المتصلة المهمة فواحد عليه اعلم انهم لم يعتبروا في الشرطية هل
 قدائية وطبيعية وحقيقية وصحية وخارجية ومحصلة ومعدولة كما اعتبروها في المحلية **ب**
 ثم لا يذبح عليك ان الكلمات التي نقلناها في تعريف الشرطية واقسامها مشهورة بنعيم اما
 ما سخر في في هذا المقام والكان محال للسواد الاعظم لكنه الحق الثيق والاقرب الى النظر الدقيق وهو
 ان للقيمة مطلقا قسيرا وليس محلية وتصله المحلية تنقسم الى المتصلة وغير حال ان كان محكم فيها
 بثبوتها ونفيها فحالية او تعليق شى على الاخر سلبا او وجودا فمتصلة شرطية وليست الشرطية مقابلة
 والمتصلة وليس لها معنى محصل غير المتصلة كما قال الغامض والمحلية ان كان الثبوت او السلب فيها
 حرف الترويض فمتصلة والا فغير متصلة ولو كانت الشرطية عامنا للمتصلة فمتصلة فتصدق عليها
 واسما وهو باطل الا ترى الى قولنا بذا العدد وزوج او فرد فانه متصلة شرطية عندهم مع ان الفرقية
 والزوجية ثابتة للعدد وعلى سبيل الترويض وليس فيه الشرط والجزاء الا ان لا بد منها في الشرطية فلا تصدق
 الا على المتصلة وهو المطلوب **ج** التلازم والملازمة والاستلزام عندهم كون احد الامرين
 مستعصبا للاخر ومتضمنا اليه بسبب مقبلة العلاقة فاما كون احد الامرين علة للآخر وكانا مطلولى
 ثالث فيسمى السبب بينها علاقة العلية واللزوم والآفاق ان كان تعقل احدهما متوقفا على تعقل الآخر
 فيسمى علاقة التضاليف **د** قالوا الحكم في الشرطية يكون من المتقدم والتالى ولا يكون في طرفها لاما
 نظرا فاما بعد التحليل وحذف كل المجازاة فيمكن ان لا يتبرعها الحكم فطر فاما اسميتان محليتين او
 قوله مع حرف الترويض فمتصلة انما اى المحلية ان كان مودة المحل فمتصلة والا فغير متصلة **هـ**

[illegible]

الله على اللزوم متى ضعيفة واذا كانت وسط فربما يبيِّن في احكام القضية فيها انما
 قاعلم ان التقيض ثلثة معان الاول رفع الشيء والثاني ان يقل الرفع والرفع كليهما والثالث
 ما لا يجمع ولا يرفع مع الآخر فانه معانيه في المفردين ظاهر اما في القيتين فهو يكون باختلافهما
 بحيث يقضى لذاته صدق كل كذب الاخرى وبالعكس يذافي القضايا كلها ويزاد في بعضها
 الاختلاف كما **عنوان** اقول ان لكل شيء تقريبا لكن من قال ان السلب لا يضاف
 الا الى الوجود فقط فلا يكون السلب عنه فقيض بمعنى الرفع كالانسان فعد الانسان اما لا
 فلا يرفع له لانه مسلوب لا يضاف اليه سلب آخر فالكليته عنده صادقة بالعينين الاخيرين
 المشهور عندهم ان التناقض من النسب المتكثرة والنسب المتكثرة هي نسبة معقولة بالقياس
 الى الاخرى هي ايضا معقولة بالقياس الى الاول ويقال له الاضافه اشتبهت بالتقيض
 لكل شيء واحدا باللازم الساوي له فيتعده وللفاضل البعاري شك في التناقض بان اذا
 وجدنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ عنه شيء فرفع نقضه وذلك داخل في الجميع بناء على القس
 فالجزم لقيض الكل هو محال للزوم اجتماع التقيضين عند تحقق الكل - **فريد** ثم بعد التنا
 المذكور في القضايا المتناقضات ضروري ان تتحد في ثمانية اشياء كما تضمنه هذه الاشعار
 ودرنا قس هشت وصدت شرط وان - وصدت موضوع ومحمول مكان وصدت شرط وضافت
 جزؤ وكل - قوت وفعل ست ودر آخر زمان فان اختلفا في احدي الوحدات لم تتأقضا -
 اما الفارابي فالتقيض ثلث وصدت الموضوع والمحمول والزمان فقبل بوحدة الموضوع والمحمول فقط
 وقيل ان البعض قنع بوحدة النسبة فقط ثم انك اذا فهمت من هذا انه يكون في تقيض المفرد
 واقسامها امکان ما يقابلها وفي الدائنة واقسامها اطلاق عام كما عرفت من انه لا بد في الجواب
 الاختلاف في الجهة فلا يستصعب عليك استخراج الفواصل بان التقيض للمفردة الممكنة

قوله كما وجه المحال في محسوسات المرجحات قوله يذافي القضايا انما هي من القضايا بحيث يقتضيه صدق
 كل كذب الاخرى ويمكن في المرجحات من القضايا في اوسع ذلك الاختلاف الاختلاف في الحكم والجهة ١٢
 قوله فالكليته عنده صادقة اي ان لكل شيء تقريبا

والدائرة المحاطة العامة والمشروط العامة الحيزية المكننة المحكوم فيها بسلب الضرورة الوصفية والمعرفية العامة
الحيزية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الوصفية والوقعية المطلقة المكننة الوصفية المحكوم فيها بسلب الضرورة الوصفية و
للمشروط المطلقة المكننة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المتشعبة وقس على ذلك السلبات لقيض المركبة الكلية
والجزئية فالما الكلية تقيضها نفع الجزئية تقيضها علة مردود المحمول بان مردود من تقيضي محمولي
الجزئين مع كل فرد من الموضوع كقولنا في تقيض بعض الجسم حيوان لا دأكل جسم اما حيوان واما دأكل وليس بجسم
اما الشرطيات فيستوفي نقاها بعد اختلافها مع اصلها كيفما وكما الاتفاق في الجنس الى الاتصال
والانفصال والنوع اعني اللزوم والاتفاق والعناد تقيض المتصلة اللزومية الموجبة سالبة المتصلة اللزومية
وتقيض الانفصال العنادية الموجبة سالبة منفصلة عنادية **فصل في العكس المستوي المتقيم** تبدل طرفي
القيمة مع بقاء الصدق والكيف والقيمة الى اصله بعد التبدل لا بد فيصير مع الاصل اختلاف الكمية الحيزية
في بعض العكس وانما في الاخر فلا اصل ما ان يكون موجبا وسالبة فان كانت الاولى في كلية كانت ما في
عملية او شرطية موجبة او غير حاسبة ومرتبة تنعكس جزئية فان كان معها الجهة فالامتثال لعمدان تنعكس
حيثية مطلقة بالخلف الا في بعض العكس بالخلف فهو المشهور بانك في تقيض العكس مع الاصل بان يجعل
تقيضه كبرى حاصلة منقضى نتيجة محال او سلب الشيء عن نفسه اما الافتراض فهو ان يفرض ذات الموضوع
شيئا ثم يحيل عليه عنوان المحمول يجعله منقضى ثم يحيل عليه عنوان الموضوع ويجعله كبرى نتيجة فتنتج مطلوبة واما
تحيل ان يفرض ذات الموضوع شيئا يحيل عليه وصف الموضوع ثم يحيل عليه وصف المحمول لا يفيد مطلوبا بالابتداء
اما العكس فحيث انك تقيض العكس ليلزم ما ياتي في الاصل ثم انما صان تنعكس جمعية لا دائرية الوجودية وانما في

قوله ان الشخص من نفسه لم يحول لان الانسان حيوان بالضرورة واما الدوام فان لم يصدق على كل شخص الحيوان
الانسان بالفعل حين سرجوان لم يصدق لاشي من الحيوان بالانسان واما ما لم تنعكس مع الاصل وتقول بعض ان
حيوان ولا شيء من الحيوان بالانسان لا شيء من الانسان بالانسان ١٢
قوله لا يفيد مطلوب بالجم قال الفاضل السهرلوي في تعليقه بعد التعليل بان يفرض ما في وجوب وندب ووج بعض
سبح فذلك النتيجة العكس المطلوب لكل سب فان هذا المثال ان كان في المطلوب كغلاف للفلس فان قال
يفرض ذات الموضوع شيئا يحيل عليه معنى الموضوع ويحيل عليه وصف المحمول فيقال كل حيوان دأكل نادرا شيئا وصف
الموضوع واما الله وصف المحمول شيئا كما قال فيكون فلا تقل ما قلنا في المطلوب بل لا شيء المطلوب اي بعض بجزل يكون
نتيجة لبعض وجوب اما قلنا فهو منتج المطلوب السابق واصل المراد هو ١٢

والمطلقة العامة مطلقة عامة لعمومها اعتبارا اما المكنتان فاختلقت في عكسها كما ستعلم وان كان الاساس سالبه
فما يخرج منه مطلقا لا تنكح اصلا والكلية تنكح نفسها وان كان موجبة فالجزئية فلا تنكح منها الا الخاصات
كفهمها اما الكلية فالسلب منها تنكح السالبة لا تنكح الا الاولى فالداستان تنكح ان دامت عند المشهور وقيل
ان الضرورية تنكح نفسها والعرفيتان العامتان عرفية عامة وقيل ان الشروط العامة تنكح نفسها
والخاصتان عرفية لادامته في البعض اما الثانية فهي البواقي من الوقتين المطلقتين والمطلقة العامة
والمكنتان العامة من لبايط الوقتين والوجوديتان والمكنتان الخاصة من المركبات **قواعد الخلف**
يستدل بها في القضايا كلها اما الافتراض فلا يجري الا في الموجبات السالبة المركبة لوجود الموضوع فيها
في الخلف لا معنى آخر سوى المذكور هو انبات المطلوب بالباطل نقيضه وهو جازيا كما لا يخفى
تقبل مثبت العكس انما بالتصديق هو سوق الدليل على وجه يتلزم المطلوب وضابطه عامة تشمل القضايا
المنكحة وهي ان كل قضية موجبة تنكح جزئية والتي سالبة فانكح منها تنكح نفسها ثم كانت موجبة
فان في عكسها اعم منها كما ثبتت عن المشهور وانفسا كما قيل في السبع المطلقة العامة الايجابية و
الدايمية والمشروطتين السوابب المكنتين الموجبتين كما قيل **قوله** من قال بان الضرورية تنكح نفسها فقال
بالنكاح المكنتين كذلك من قال انها تنكح دامت فقال بعدم انكاسها مطلقا **قوله** لان عكس المنفصلات و
الاتفاقيات قليل الجري فلم يذكر في تعديري علمهم بانهم لا يذكرون كل الوقتين المطلقتين البسيطتين المعجزتين ولا يجوز
فصل في عكس النقيضين تبديل النقيضين الطرفين مع لبقاء الصدق والكيف عند التقدراء وجعل نقيض الثاني
اولا وعين الاول ثانيا مع لبقاء الصدق وخالفه الكيف هو عند التاخير في العكس في العلوم معناه الاول فالاول حكم للوجبات

قوله ضابطه عامة اعم من انكح العكس لا يتلفان كيفا كما افقد اختلاف جنس وقت لا يتلفان فيتم خروج من هذا
قاعدة كلية تسبيل ذلك يتخرج العكس في كل قضية من كل قضية موجبة كلية او جزئية شرطية او استثنائية لا تنكح جزئية لعمومها للموضوع
موجب من ان يكون - والحقيقة السالبة فعلى من جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تنكح كما قيل وان كانت كلية لا تنكح كلية
في غير القاعدة الكلية في غير الموجبات الخاصة فترد على ما سبق في عكس كل موجبة باجماعها كما فصلنا من ان الداستان
والداستان تنكح جزئية مطلقة سلبية عليها غير اعم لما قيل ان الضرورية تنكح نفسها وبكنا في كل هذا الفصل بقوله
في السبع وهي المطلقة العامة الايجابية والدايمية والضرورية من ابناء الشروط والداستان والمكنتان الموجبتان
في الموجبات المطلقة اعم من لبايط كانت ام لا فانها في صحة النقيضين وعددها كما وقوله حكم السوابب فالأخيرة الكلية
تنكح نفسها والجزئية سلبا لا تنكح من سلبه الكلية والجزئية تنكح كما لو جازية في السلب في نحو لا شيء من الحجرات ان لو
بعضه فعكس بعض الانسان بلا محرم

سطقا من هنا حكم السوابع المستوي حكم السوابع موحية وطوق وقوف في كل القيفض شكش قولنا كل اجتماع
 القيفضين لا شريك الباري صادق مع ان عكسه كل شريك الباري قيفض القيفضين كاذب **فصل في الموصول**
 الى التصديق ما يقاس او استقراء او قيل فالو لوف من قيفضتين يلزم لهما قيفضته اخرى لم يسمي قياسا ووجه لهما
 والقضايا التي تركب منها مقدمات ومواد اولها صغير والثانية كبرى والقول الاخر نتيجة ومطلوبا
 واول جزء للمطلوب صغير والثاني كبر والتركيب احدا وسطا وحيثه تركيبا بشكل واقترانها كما وكيفا ضرر في نتيجة
 ثم الا وسطا ما محمول في الصغير وموضوع في الكبرى فشكل اول او عكسه فزالج او محمول في الثاني او موضوعا فزالج
ف اشتبه تعريف بعضنا ذكرنا بهذا النمط القياس قول مولف من قضايا ما سمي سلمت لزوم هنا قول اخر وموضوع
 المطلوب بصغر ومحمول كبر وما اشملت على الاصغر صغير على الاكبر كبرى فالكمال واحد **فصل في اعلم ان كل**
 شكل في الصريح بيان نتيجة فينتهي في الاول في غير الوجهات كون الصغير موحية وكبرى كليتة والاشكال الباقية
 تشترك في هذين الشكلين كليهما او احدهما فالثاني يشترك في الثاني قطوع اختلاف القيفضتين كيفا والاشكال
 على الثاني والاربع تشترك فيها بان يكون اياها باس مع كليتة الصغير او اختلافها مع كليتة احدهما في الوجهات
 فيكون في شكل الاول والثالث فعلية الصغير الكبرى غير مشروط بوجهية خاصة وفي الثاني احد الست كون
 الصغير ضرورية او دائمة او الكبرى من القضايا التي تنعكس على البها او الصغير مكنته والكبرى ضرورية بالكلية
 او كليهما والكبرى احدى المشروطتين الخاصة والعامة وفي الرابع خمسة فوالا قالوا ان الاول يجرى
 الاستلزام فلا يتبدل عليه شيء الا غير فيثبت بالتحلف الا فتر من العكس اما المتلفذ يجرى في ضرور بالثلاثة
 اما الافتراض فلا يجرى في التكلتين من ضرب الاما وافتلا بفيما يجرى فيمن وجود الموضوع وانكلا المقدمات
 كما والعكس ثلاثة طرق بعكس الصغير او الكبرى او قيفضتين فهو يجرى في كل شكل بحيث يرتد الى الشكل السابق
 بالعكس المذكور **فصل في النتيجة** بالاقتران المقدمات ففي التركيب من الموحية والسالبة سالبة وفي الكليتة والجزئية
 جزئية والتركيب من البرهاني في غير نتيجة غير ومن المرجح وغير مرجح الا في الوجهات فالكليتة ينتج ضرورة
 فينتج في الرابع بحسب البرهانية او الموحية المقدمات فليتة ١٢ انكلا السالبة بطلت على قياسا صدق الدوام على صغير
 انكلا السالبة صدق الفرق العام على كبرى وذلك لقراب كون الكبرى في الموضع من القضايا ما لم تستعمل السوابع
 حكمنا الصغير في الثامن من اجري الناحيتين والكبرى ما يصدق عليه العربي العام ١٢

لا يفتب من الذين بعد علمنا الطريقين والشاهدى هو ما يتركب من الشاهدات التى يحكم فيها بالقوى الظاهرة المسماة
 بالحواس والباطنة المسماة بالمدرجات فالتى يحكم فيها بالحواس حياتها يحكم فيها بالمدرجات ومجانيات ف
 الحواس لها خمس عشرة كمال المدرجات تسمى تلك الاشياء الغاربية لتتنواز من مذهبها بين حواسها وبين حركاتها
 وششم وذوقها خمس عشرة كمالها كمالها يد غير مشتركة بعد شىء خيالت كن قياس - بعد ان وان فكلها
 ليس وحدها - پس همه وان فخطرها اذا بالحواس اما الحوى فهو ما يتصل على الحدييات المحكوم فيها بالحواس
 انتقال الذهن الى المطلوب فحقه - والجبرى ما يتركب من الجبريات التى يجزم فيها بترك الشاهد فما يحصل
 شىء دائما وكثيرا فهو سبب مجرب ذلك الشىء المفيد لوجوده وتعبيره سبب ملته فل انما اذا ارادنا يحصل
 شىء كالانسان فنتبع ما يناسب فاذا اخبرناه كالحوان الناطق فنحصل لنا حركة من التبع الى الاخرين وتسمى
 ثم ترتيبه وهذه حركة ثالثة فمجموعها عندهم محكوم حصول الملبوسى المرتبة وقته حدس كما مر بواجب الشاهد
 فى الحدييات فضلا عن تكرارها وقال السيد ان الشاهدة واجبة كفا فى الجبريات لكن الفرق فيها ان السبب
 لوجود شىء معلوم المادية فى الحدييات ولا يكون كمال فى التجرييات حصر قبل ان الجبريات والحدييات ليستا
 من اليقنيات ولعل الحق وقال بعضهم ليس الفرق بين الحدييات والفطريات لعدم وجوب الشاهدة فيها
 اما المتواترى فهو ما يتركب من المتواترات التى هى اخبار جملة يتجمل لها فقيم فى الكذب لا يتعين عددهم
 عوايدها الجبرية اقل من ثلثه واليمين عددهم فجملة البعض اربعة والبعض خمسة والبعض سبعة والبعض
 عشرة والبعض اربعين والبعض خمسين قيل ثلثمائة والحق ان يشترط فى وقوع التواتر ان يحصل
 الروية للجبر من والا فلا بد ان ينتهى سلسلة الاخبار الى الذين حوتها فاذا اذ بسبب السلسلة الى ما قبلهم فلا بد
 يحصل التواتر فى كل مرتبة وان يكون فيهم من يستحيل كذبه فى الجبر اذا لم يكن مجموعهم كذلك الا لا يصح تعريفه
 يجوز ان لا فقيم على الكذب افضل التواتر ما اقرب الاعداء كلهم واجبتهم كفضل بنيان حرا ان التجرييات
 والحدييات والمتواترات والشاهدات فتنهض حجة على الغير لا بعد مثا كية فيها التمدد وقال الحق
 والامام ان اليقنيات محصورة فى المدييات والشاهدات المحرمة الاثنية فى الجدل وهو المركب من

تواتر وقته حدس ثم اى انتقال الذهن الى المطلوب من المطلوب الى الاجزاء التى اخبرنا بها الكان دفعة من غير حركتين فهو حدس
 قوله لا يكون كالتجرييات المحرمة فان السبب فيها معلوم السببية مجهول المادية ١٢

المشهورات هي التي اجتمع عليها اراء المصلحة ما لم تكن في قبح الظلم وخاصة كترتيب فيج الحيلون عند الهندود
او ذرة قلب من كميده بلا فائدة فوايد اقبل انه يتركب من السمات بين النخمين ب كل
تقوم مشهورات سمات مخصوصات بهم جميع الغرض من الجدل الزام الخصم وحفظ الرأى الخريدة الثا
في الخطابة وهي المركبة من المقبولات المنطوقات من اللذين يحسن الفن اليهم فوايد اقبل ان يتركب
من المنطوقات مطلقا اخذت منهم ولا فيدخل فيها التجريبات العمديات والتواترات الغير الواصلة
الى حد الجرم ب الغرض منها تحقيق الحكم نافعة او ضارة في المعاش او العاد كما يفعل الخطباء و
الوماطج من عدل الماخوذات من الانبياء منها فقد غلط فانها ليقنيات **الخبر الرابع**
الشعر هو المولف من الخيلات التي تقع في الخيال فيتاثر بها النفس قبضا وبسطا وتغصنا وسرورا هذا
عند القدماء اما عند المحدثين فهو كلام موزون متقن ولا يجب عندهم التخيل فيه كما لا يجب العجز عن التعاقب
عند الاولين فائدة الغرض من الشعر انفعال النفس ترغيبا وترجييا الخريدة الخامسة في
وهو المولف من الوصيات يخبر بها الوهم فقط كقياس في المحسوس على المحسوس ومن التشبه بالاصوات
صورة كما يقال بصورة الحمار النقوش حمار وكل حمار ياتق فهذا ياتق او بمعنى كاخذ الخارجيات كان
وبالعكس عوايد الغرض منها اغليط الخصم والمخالفة اعلم منها فانها تكون فائدة صورة او مادة او كسما
كما قالوا ب صاحب تلك الصناعة ان قابل الحكيم لسي سوف خطايا وبهذه الصناعة مسطرة وان

تقول سورون الخمر لوزن في الاسطلي حثية بالية نظام ترتيب الحركات والسمات ثنا سبها في العدد والمقدار بحث به
النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقال لها الذوق لم تختلف في الشعر عند القدماء بل كلهم من يتقن النفس لبطا وقبضا وتغصنا
الوزن والتعاقب ولا الصدق ولا الكذب بل مجرد هكاية المبيعة للتخيل اني لو كاذبة لزيدة كالقصير مثلا لا لم يتعلم من الصغار
اليونانيين شعر موزون بالا وزن العروضية اما عند المحدثين فاشعور عند كل كلام موزون تساوي الادراك من متقن ولا يعرفون
حسب التعقيل ولا شك ان الوزن ايضا موزون في النفس قبضا وبسطا ويوجه زيادة الاخر فكان مع التحصيل ١٢
تقول انفسني في قوله لنا الجوز موجود وكل موجود في الذهن خطية وكل قاطع بر من شئج ان الجوز عرض تقدا اخذ الخارج كان الذي
كان الجوز موجود في الخارج والموجود في الذهن صورة اما اخذ الذي كان الخارج فكذلك الجوز حدث وكل حادث
فاحدث فاحدث لمعروني اخذ مكان الخارج في حكم عليه اذا لم يحدث الخارج سيق بالعدد مثلا الذي ١٢
فوايد اني اعلم اني لمعروني الانسان في شئج من محل فتشع الانسان من محل في هذا القياس فاسد لعدم كونه
على شيء فكل من الاشكال لعدة كذا واسط لثا لثا اولفيا واليتبع فلو المادة كالانسان حيوان ومحيوان منفس شئج
الانسان من جنس فانه فافان شئج بالجميع كذا لغوات شرط الكمية في الكبري غلط غير صحيح او لفساد المادة كاخذ المثلث
فانما كثر في صورة المثلث على المثلث فافان شئج بلان الخالص صورة كذا غلط بل كذا كذا فافان شئج ان فافان المثلث
لا يكون وصدف الالب والصوره وغيره كما لا يخفى ١٢

قابل الجدل في مشاغبي وهذه شافيتها وعلى التقديرين ان صاحبها لا يريد بها الميزة الاولى بل
 منها بل لتبسان عنه ولذا ترى اكثر الناس ينهكوا في الاوحام بالاطلة مدة عمرهم **فصل**
 الاستقراء وهو الحكم على كل فرد لوجوه في اكثر جزئياته ولا يفيد اليقين بل يفيد الظن لجواز التخلف
 في البعض لما كان الظن تابعاً للاعم الاغلب فيتعدى الحكم من الاكثر الى الكل **ف** في الاستقراء
 وتبعية الظن لا يغلب شك الامام بانه اذا فرض في البيت ثلثة اشنان مسلمان الواحد كافر والآخر
 باهر ياختم من قراءه فهو ظنون الاسلام بناء على قاعدة الاحتمالية ومعتنون الكفر على فرضك
 فاما في اثاريت الاشئين فبعضها مسلمين والباقى كافرا وهذا جازي كل واحد مع الآخر فلو كان الاستقراء
 صحيحا للزوم اجتماع التناقضين **فصل** القليل هو اثبات الحكم للجزمى لوجوده في جزئى آخر بسبب
 شتر بينهما وانفكاكهما بمؤنة قياسا لا يفيد والمقيس عليه اصلا والمقيس على والمشتك عنه هاشية ولا يثبت ان
 المشتك يكون على الحكم المذكور طرق التحصيل والاجماع والمناسبة والدوران والترديد لكن لا يخبر عن عدم
 فالتقوا عليها وتعمد الاول ظاهر اما الدوران فهو ان يدور الحكم بوجوده واعد بانه اذا وجد الشتر
 الحكم والافلاو القراء يعبرون عنه بالطرد والعكس اما الترديد للمسمى بالسبب فيقيم فهو ايراد ومسا اصل
 وابطال بعضها التبعين البعض الباقي للمعلية وهو ايضا يفيد الظن كالاتقراء **و** قالوا ان الحكم
 دليل على كون المدعى انى المشتك عنه لدا ترى الحكم **ب** يرد على الدوران ان بين الجزايا خبر من العلم
 التامة ومعلومها وبين شرط ومثله دوران وان الجزء الاخر والشرط مدار للمعلول المشروط وليس

قول وتعمد الاول ظاهر انما هو التحصيل بالاجماع كمثل الاسكارفة لم يشترط في الجزمى خبر من العلم بالاجماع والمناسبة
 اى كون الوصف بحيث يكون ترتيب الحكم عليه جزميا يجب التحصيل اذ في الوصف كمال العلم في كمال الوصف لا سيما في الجزمى
 فاشبهت معاشرة لطفه مشتركة اى كسرة القوة والحيوية جزمية يجب نفع شرعى وكذا ١٢ اما الدوران اى ترتيب
 الحكم على الوصف الذى هو الصلة العلية وجودا وطردا بانه اذا وجد الوصف وجد الحكم وحدها وعلى بانه اذا عدم الوصف
 عدم الحكم كترتيب حكم الموت في الجزمى على الاسكارفة ما دام مسكنا فهو مدام واذا زال عنه الاسكارفة زالت حرمة
 اما الترديد بان الحكم او صاف الاصل او لا غير دوران على الحكم لهما وانه للصفة اذ تلك للصفة لم تبطل لانها
 صفة حتى يستقر على وصف واحد في تمام ذلك كون هذا الوصف كمالا كما يقال على حرمة الجزمى والقيود وغيرهما انما هي
 من طلب اوليها وانما الدوران المخصوص او العلم المخصوص او الزمومة المخصوصة والاسكارفة لكن الاول ليس بعلية لوجوده في
 العلمين بدون الموت وكذا ذلك البواقي فنصن الاسكارفة

صورة مكتبة العالم النجيري الكمال الخبير المحقق المدقق البحر اللوذي والذكي
الاملي الجناب الحاج السيد السند المولوي تفضل حين صاب المحرم

باسمها

بهاء ولا تعجبه • ومجالات غريبة • محتوية من المسائل الخطية على جهودها وفروها فانها في الظاهر مشين
وفي الحقيقة شروح مبين • مع ايجاز الفظا كاشفة للمعاني الدقيقة • ومع الاختصار وادوية المطالب
الرشيق • ما ريت ثلها اتيق المعاني • ولا شجوا موجز الافاظ والمباني • فهي مغنية ومرجة
عن افلاق السلم • وسهلة ومرجة لشكال السلم • وقد اجاد فيما افاد • وفاز بالراء صنف الصق
الاديب • البارع اللبيب • الفاضل من النصيب • بالعلو والرفيب العالم الاملي الفاضل اللوذي
المحقق في علم مراتب الدارين المولوي السيد عباس حنين صاحب حباه الشما تفر به العيين وصين
عن ميم الكمال مجد والذكي خيال فانه فاق الاقران وانباء الزمان كيف لا وهو اسي ديد البحر الزمان
والكل بل من البطل الماطر • ابن التمام النجيري • الا علم الكبير • في الافاق شهب • فريد العصر
وحيد الدهر العالم الرباني • والقطب للنوراني الذي كشف اليرين في العالم من المعالم • لا
تأخذه في الله لجة لانه في العلوم ولا نديد لا يمان في القراءة والتجويد لم اخله في حلية الدين
واحياء ما رسمه خير المرسلين بلادي السبل استاذ الكل جناب المحافظ القاري المولوي
السيد جعفر علي صاحب ظل العالي مد الايام والليالي • اللهم احفظها عن فتنه الاشرار
بحق محمد وآله الاطهار •

كتبه بيده الوائز السيد تفضل حين صاب الشد عن الشين والمين واتي كتابه بميم يوم المين
بحق المصطفى والمصطفى يوم الاثنين هو الرابع والعشرون من شعبان سنة ١٢٣٥

صورة ما كتبه العالم التمام والجزال نظام الحكيم الفيلسوف الامني اللوزعي
الفقيه الذي ليس له نذير الاديب الطيب والكامل المحيى الارب
المجوى اليذكره حين صبايير شرايط لا ادام الشدا فاداة

عزرك اللهم على ما انعمت علينا بالبصائر والاشكر ما فضلنا بالنطق التتم للاخبار والاستخبار
انت الذي حين الامرك عندنا بآيتنا من قول فاصلة بين الحق والباطل وجعل نعماءك
علينا باشدوت انزرا برسل بعثتهم بالمعجزات والدلائل وبما لك الاصحى ثناء عليك
انت كما اثبتت نفسك صل اللهم على قائم الدين الذي اصفية من جرثومة الكفر وارسلت
الى جميع الامم وعلى آل صابج العلم ومعاون الحكم ابدا بعد فاني استيقن من عباس خلال نهر
الوحيرة التي رام صنفها الخسرت الفقيه الوحيد لان ياتي بخيال السلم في قلعة اللغز وكثرة المعنى في
يزيد عليه فيما يحوى من المسائل النطقية والاصول الحكيم وان لميز حامن اخواتها بالانفردات
المختصة به والتدقيقات العاصدة ههنا لقد وافق صنعة ارادته واصاب همه غرضه
صارت اعلى درجة من السلم في الوجاهة والتقية وفي جميع هرات المسائل الاصلية والفروعية وكيف
لا هو بهاب العلم الزاخر وسيف الكمال الباهر واسن اوجيزه سوف تحو سلم عن القلوب
وتواريه في شرات الغيوب وحان ان نأخذها العلماء وسيلة الى النطق وتحويله وليستبدوا
بالسلم في حفظه وتكميله وان فعلوا ذلك لربحت تجارتهم ذليقنا منون من الغنى السمين والمن
الدر الثمين +

كتبه عبده الغاني كرامت حسين ٢٩ اپريل سنة ١٣٥٢ عيسوي

صحت نامه اغلاط ضروری سائلہ فرائد بہتہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱	۱	وما علمناہ	وعلمناہ	۴	۶	المحاضر	بالمحاضر
۱	۱	منطق	منطق	۴	۲۰	ما وضاح	جمہ وضاح
۱	۳	فرائد بہتہ	فرائد بہتہ	۴	۲۱	جمع ما	جميع ما
۱	۳	فمائل فی المسائل	باید رک	۴	۲۲	باید رک	ما یدرک
۱	۳	منطقیہ	المنطقیہ	۵	۱	زعمہا	زعمہما
۲	۴	نظفہ محاق	نظفہ محاق	۵	۱۱	تعلق بہ	تعلق بہا
۲	۴	علقہ محاق	علقہ محاق	۵	۱۶	اتحادہا	اتحادہا
۲	۱۲	ان الذی	ان الذی	۵	۱۶	کما هو	کما هو
۲	۱۲	ان الذی	ان الذی	۵	۱۷	بالبداۃ	بالبداۃ
۲	۱۲	ان الذی	ان الذی	۶	۱۰	الملاحظۃ	الملاحظۃ
۲	۱۲	ان الذی	ان الذی	۶	۱۳	مان	بان
۲	۱۲	ان الذی	ان الذی	۷	۵	احوالہا	احوالہا
۳	۲	جود	جوڈ	۷	۶	یلاحظہ	یلاحظہ
۳	۱۱	کسح	اکسح	۷	۱۱	فی مرتبہ	فی مرتبہ
۴	۲	اسبیل	الاسبیل	۸	۶	التصدیقی	التصدیقی
۴	۱۱	فلیصغوا	فلیصغوا	۸	۷	وغیرہا	وغیرہا

صفر	سطر	فعل	صحيح	صفر	سطر	فعل	صحيح
٩	١	لا يلزمان	لا يلزمان	١٣	٢٠	فاشركه	فالشركة
٩	٣	كثلها	كثلها	١٣	٣	نقيضها	نقيضيهما
٩	٥	عند النجاة	عند النجاة	١٣	١٥	على الاول	على الاول والاول
١٠	٢	لا حظنا	ان لا حظنا				لازم آخر
١٠	١٠	او عرلى	او عرلى	١٣	١٣	فى الازعان	فى الجنم
١١	٣	المعرف	المعرفة	١٥	١٠	لك	لكل
١١	١١	الاول	الاول	١٥	١٤	موجران	موجودان
١١	١١	غشا	غشا	١٤	١١	مقولانى	مقولانى
١١	١١	اقر بالک	اقر بانک	١٤	٨	زلاول	والاول
١٢	١	وغیره	وغیرها	١٤	١٣	الى ماتحت	الى ماتحت نوع
١٢	٣	والادوات	وفى الادوات	١٤	١٥	المتوسط	متوسط
			المتعلقات	٢١	١٤	کمان	مثل کان
١٢	٨	خب	خب	٢٢	٨	تلفظها	تلفظهما
١٢	١٠	عقد	مثل عقد	٠	٠	٠	٠
١٣	١٢	لم يجد فاذا	لم يوجد فاذا	٠	٠	٠	٠
		لم يجد	لم يوجد	٠	٠	٠	٠

سور	سور	فصل	سور	فصل	سور	سور
٩	٥	فصل النجاة	فصل النجاة	٣٣	٣٣	لاشئ
١١	٣	والمعرف	والمعرف	٣٣	٩	جزئية
١١	٣	الأول	الأول	٣٣	٧	غالب
١١	٨	فيثا	فيثا	٣٣	٩	جها
١١	١٣	أفراك	أفراك	٣٣	١٢	تلاوفا
٢٩	١٤	جزى الملكة	جزى الملكة	٣٣	١١	على الآخر
٣٣	١٤	سهر	سهر	٣١	٢٣	ادفرد
٣٣	١٤	ملك	ملك	٣٣	١٤	وتعبد
٣٣	١٨	موجبة كنية	موجبة كنية	٣٣	٣٨	نكس
٣٥	٢٠	فرد على سبق	فرد على سبق	٣٣	٣١	السالبان
٣٥	٥	جزر المطلوب	جزر المطلوب	٣٣	٢١	من الجواب
٣٥	٢٣	استقام للزعم	استقام للزعم	٣٣	١٠	في الثاني
٣٥	٥	ان الجوابات	ان الجوابات	٣٣	٣٣	عامة
٣٩	٢٣	نفسا والثنية	نفسا والثنية	٣٣	١٥	الجمادى
٣٩	١٨	سأل العلم	سأل العلم	٣٣	٢٠	في الجسم

میشاق ملیہ ہند



در آنجا ایک ہندوستان سلطنت برطانیہ کے ماتحت ہونے کی حیثیت سے تمام ان حقوق و مراعات سے محروم ہے جو آزاد ممالک کو حاصل ہیں بلکہ ہندوستانیوں کو سلطنت برطانیہ کے مختلف حصوں میں بھی مساوی حقوق شریعت نہیں دیئے جاتے اور چونکہ موجودہ بدیسی حکومت نہ اپنے تمام ذرائع کو ہندوستانیوں کی عزت کو قائم رکھنے یا ان کے قدرتی حقوق کی حفاظت کر کے ان کے لیے استعمال کرتی ہے اور نہ قدرتی مومنہ اس سے اس امر کی توقع کی جاسکتی ہے +

اور چونکہ ہندوستان کے باشندوں کی قابلِ بلا مزاحمت مادی و اخلاقی ترقی اور دنیا کے ہر حصہ میں ان کے فطری اور سیاسی حقوق کو منوائے کے لیے یہ لازمی ہے کہ سب سے پہلے ہندوستانی خود ہندوستان میں ان حقوق اور مراعات کو حاصل کریں جو دنیا میں ہر آزاد قوم کو اپنے وطن میں حاصل ہیں +

اور چونکہ یہ ضروری ہے کہ تمام باشندگان ہندوستان بلا امتیاز رنگ و قوم مذہب متفق ہو کر اپنے تمام ذرائع مادی، اخلاقی اور روحانی حصول و سداد کے لیے استعمال کریں اور چونکہ اس راہ میں واحد رکاوٹ مختلف اقوام میں اتحاد و عمل کی غیر موجودگی ہے جو غلط فہمیوں اور ایک دوسرے کے ارادوں اور مقاصد کے متعلق شبہات کا نتیجہ ہے +

اور چونکہ تمام اقوام کی طرف سے اس امر کا ایک مشترکہ اعلان کہ ان کی منزل مقصود یکساں ہے اور وہ باشندگان ہندوستان کے لیے کیا حقوق حاصل کرنا چاہتے ہیں جن کے تحفظ کی ذمہ داری حکومت و سراج پر عائد ہوگی۔ اس اعتماد اور رواداری کے پیدا کرنے کے مفید ہوگا جو متحدہ کوشش کے لیے از بس ضروری ہے +

لہذا یہ طے پاتا ہے کہ تمام وہ اقوام و مجالس جن کے نمائندوں کے اس دستاویز پر دستخط ثبت ہیں ایک معاہدہ کریں جس کا نام "ہیثاق ملیہ ہند" ہوگا اور جو تجاویز مندرجہ ذیل پر مشتمل ہو۔

(۱) ان تمام اقوام کا جن کے نمائندوں کے اس میثاق پر دستخط ثبت ہیں مستقل مقصد ہوگا جو کبھی تبدیل نہیں کیا جاسکے گا کہ ہندوستان کے لیے کامل سوراخ حاصل کریں یعنی ایسا سوراخ جس کے ماتحت باشندگان ہندوستان کو وہی حیثیت، حقوق و مراعات حاصل ہوں جو ہر آزاد اور خود مختار قوم کو اپنے ملک میں حاصل ہیں اور جس کے ماتحت ایسے حاصل کر وہ حیثیت، حقوق اور مراعات کی حفاظت ہر سکے +

(۲) سوراخ کے ماتحت حکومت جمہوری بطور ریاستہائے متحدہ ہوگی۔ مگر اس حکومت کی اصل نوعیت بعد ازیں وہ قومی مجلس شوریٰ معین اور طے کرے گی جس میں تمام اقوام اور سیاسی طبقوں کے نمائندے شامل ہوں گے +

(۳) ہندوستان کی قومی زبان ہندوستانی ہوگی اور اردو اور دیوناگری ہر دو طرز خط کا استعمال جائز ہوگا +

(۴) تمام ملتان کو جن سے قوم ہند کر کے کامل نہیں آزادی یعنی آزادی عقائد، عبادت، تبلیغ، اچلے، اور تسلیم حاصل ہوگی اور یہ آزادی ایک ایسا آئینی حق ہوگا جس کی ترمیم تہذیبی یا اس میں کسی نوع کی مداخلت کسی حکومت کے لیے جائز نہ ہوگی +

گزشتہ کورہ بالا حقوق کا استعمال ایسے انتظامی قوانین و قواعد کے ماتحت ہوگا جو امن و امان قائم رکھنے اور ایک دوسرے گروہ کے خلاف جبر و تشدد استعمال کرنے سے روکنے کیلئے ضروری معلوم ہوں۔

(۵) تاکہ کسی ایک مذہب کو دوسرے پر نامناسب ترجیح نہ دیا جاسکے سرکاری یا محلی یا ایسے محلی جنگو بلدیہ یا ضلع کی منتظمین یا رعیت (ضلع بورڈ) بطور مالیہ یا محلی سرکاری یا جنگی امور کے مذہبی عنصر میں مقاصد کی تبلیغ و اشاعت یا مذہبی مداخلت یا غیرہ پر صرف نہ کیے جائینگے +

(۷) حصول سراج کے بعد ہندوستانی کا عام اس سکر وہ ہندو ہویا مسلمان یا سکھ یا پارسی یا اور

کئی سب کا پر وہ مقدس فرض ہوگا کہ ہر ہر ہندی یا اندرونی وطن کی صورت میں سراج کی حفاظت کے

(۸) چونکہ مختلف اقوام ہند کے موجودہ جذبات و خیالات اور انکی ناقص سیاسی حیات اور

احساس ذمہ داری کو ذہن نظر رکھتے ہوئے یہ ضروری معلوم ہوتا ہے کہ کچھ عرصہ کے لیے قلیل التعداد

اقوام کے مفاد کی کافی حفاظت کی جائے اس لئے یہ طے پاتا ہے کہ تمام ریاستوں کی مشترکہ اور

جداگانہ مجلس وضع قوانین میں ہر قوم کو جداگانہ نمایندگی حاصل ہوگی +

ایسی جداگانہ نیابت ملک کے تمام حصوں میں ہر قوم کی مقامی مردم شناری کے تناسب ہوگی

لیکن ہر قوم کے نمایندوں کا انتخاب تمام اقوام کے لئے دہندگان کی مشترکہ رائے سے ہوگا +

سرمکاری ملازمتوں اور مدارس میں قوم رنگ یا ذات کی تفریق نہیں ہوگی +

(۹) ڈاکٹر انصاری کی رائے ہے کہ بلدیہ اور ضلع کی منظمہ جماعت و ضلع بورڈ میں بھی نمایندگی اسی اصول کے مطابق

ہو۔ لالہ لاجپت رائے کو اس اختلاف سے ایک جگہ لالہ جی تجویز کرتے ہیں کہ جداگانہ نیابت کے اصول کو تمام مجالس کے لئے

ایک محدود وقت کیلئے مستحکم کر لیا جائے اور مشترکہ اس وقت محدود کے لئے جداگانہ نیابت کے اصول جداگانہ نیابت کے بحال کر کے دیا جائے

(۱۰) لالہ لاجپت رائے کی رائے ہے کہ سکھوں اور ایسی قوم کی نیابت کیلئے جکی تعداد بہت ہی کم ہے مثلاً سیانی اور بانی

دیگر خاص انتظام ہونا چاہئے ڈاکٹر انصاری تجویز کرتے ہیں کہ سیانی اور سکھوں میں معتد بہ قلیل التعداد جماعتوں کو

ریاست کی مشترکہ مجلس وضع قوانین میں خاص نیابتی حقوق دئے جاسکتے ہیں لیکن پریسوں میں بہت ہی قلیل التعداد جماعت کو

ریاست کی مشترکہ اور جداگانہ دونوں مجالس وضع قوانین میں خاص نیابتی حقوق حاصل ہونگے +

(۱۱) اتحاد قومی کو حاصل کرنے اور اپنے ہندو ہم ملکوں کے جذبات مذہبی کے خیالات مسلمانان ہند

بطور ایشیائی خود کو مستقل طور پر پابند کرتے ہیں کہ سوائے عید اضحیٰ کے وہ اور کسی موقع پر گائے فتنہ نہ کریں گے

اور یہ کہ عید اضحیٰ کے موقع پر ذبحہ گائے اس طرح کریں گے کہ ہندو مذہبی جذبات کو صدمہ نہ پہنچے +

(۱۲) طانیہ عبادت کیلئے ضروری سکون پیدا کرنے اور قائم رکھنے کی غرض سے یہ طے پا گیا کہ ایسے اوقات

پر جبکہ مقامی مشترکہ پنچایت طے کرے کسی قسم کے باجے یا گائیکی عام عبادت گاہوں کے سامنے نہایت ہونگی

(۱۳) اگر مختلف قوموں کے مذہبی جلوس ایک ہی تاریخ میں واقع ہوں تو یہ جلوس ایسے مختلف اوقات پر ایسے مختلف راستوں سے نکلیں گے جو مقامی مشترکہ پنچایت طے کرے +

(۱۱) آپس کے جھگڑوں کو روکنے اور تمام ان مسائل کو طے کرنے کی غرض سے جہاں بھی اختلافات اور فسادات کا باعث ہوتے ہیں مثلاً دہلہ - محرم - رتھ جاترا - سکھ دیوان وغیرہ وغیرہ یہ طے پاتا ہے کہ ہر صوبہ اور ہر ضلع میں ایک مشترکہ پنچایت قائم کی جائے گی +

(۱۲) تمام اقوام عالم کے لئے کمال مخلصانہ و دوستانہ خیالات رکھتے ہوئے یہ بھی قرار پاتا ہے کہ باشندگان ہندوستان مشرقی اقوام کی صنعت اور حرفت و تجارت میں باہمی معاونت اور یورپ کے اقتصادی پنجے سے چھڑانے اور مشرقی تمدن اور تہذیب کو از سر نو زندہ کرنے اور فروغ دینے اور بالعموم مشرقی اقوام میں خوشگوار اور دوستانہ تعلقات قائم کرنے کی غرض سے اتحاد مشرقی قائم کرنے میں حصہ لیں +

نوٹ :- ڈاکٹر انصاری کی رائے ہے کہ اس میٹنگ میں ایک مزید دفعہ مثل معادہ لکھنؤ کی ضمن (۲۴) دفعہ (۲۴) بھی شامل کر لی جائے جس کی عبارت حسب ذیل ہو :-

”مزید یہ کہ اگر ریاستوں کی مشترکہ یا جداگانہ مجلس وضع قوانین میں کوئی ایسا مسودہ قانون یا مسودہ قانون کی دفعہ یا تجویز پیش ہو جس کا اثر کسی قوم پر پڑے اور مجلس متعلقہ میں اس قوم کے نمائندوں کی تین چوتھائی تعداد ایسے مسودہ - دفعہ یا تجویز کی مخالفت کرے تو مجلس ایسے مسودے - دفعہ یا تجویز پر مزید غور نہ کرے گی - اس امر کا فیصلہ کہ آیا ایسے مسودہ - دفعہ یا تجویز کا اثر کسی قوم پر پڑتا ہے - متعلقہ مجلس میں اس قوم کے ممبروں کے ماتھے میں ہوگا +“

مگر چونکہ اس مسئلہ پر لالہ لاجپت رائے کی رائے لینے کا وقت نہیں ہے لہذا یہ تجویز صرف ڈاکٹر انصاری کی تحریک کے ساتھ پیش ہوتی ہے +

لاجپت رائے
احمد مختار انصاری

